

تبیان الحق

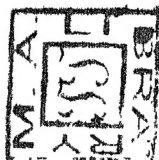
المشتمل على ان الكافر هل هو مكاف

بالاصول فقط او بالفروع

ايضاً

من تصنيفات العالم الجليل والفاضل النبيل

الشيخ مصطفى الخوئي عفى الله عنه



M.A. LIBRARY, A.M.U.



AR6828

شرکت چاپخانه خراسان

(٣)

القول في بيان المقدمة المشتملة على تعيين محل النزاع وتشخيصه

اختلفوا في تعلق الزكاة على مال الكافر و عدمه و بعد اختلافهم فيه جعلوه مبتنيا على الاختلاف في ان الكفار هل كانوا مكلفين بالفروع ام لائم فرعوا عليه بعد الابتناء و قالوا فمن قال باهم مكلفون بالفروع قل بتعلق الزكاة على اموالهم ومن قال بعدم كونهم مكلفين بها قال بعدم تعلقها على اموالهم هذا حاصل عنوانهم في المقام لكنه ليس بجيد ضرورة ان ما ذكره كمانرى ظاهر في ان النزاع في المقام مختص بالاحكام التكليفية كوجوب الصلوة والصوم والحج ونحوها وليس كذلك اذ النزاع هنا ليس مختصا بها وانما هو اعم منها ومن الاحكام الوضعية حيث ان المنكر يقول ان الكافر بخروج المني لا يكون محدثا بالحدث الاكبر و بخروج البول والعط و الريح لا يكون محدثا بالحدث الاصغر و كذا بالقتل خطأ يتعلق عليه الف دينار مثلا دية للمقتول وغير ذلك من الموارد المشتملة على الجهات الشرعية فان الآثار المذكورة في الموارد كظواهرها انما هي جهات مرتبطة بالشرع وهي لا يعقل ان تكون مرتبطة بالكافر بمقتضى كون الاسلام شرطا للتعلق فلا بداهم من تغيير العنوان و جعله اعم حتى يكون شاملا للاحكام الوضعية ايضا ووافيا لمحل النزاع على وجهاتم ولا يمكن ان تحقق ذلك الا ان يقال في العنوان ان الاحكام الواقعية التي هي مرتبطة بالشرع وليس للعقل فيها مسرح اصلا هل هي مرتبطة بالكفر ام لا فانهم لو ذكروا العنوان على طبق ما ذكرناه لكان مقتضاه دخول الاحكام الوضعية كاحكام التكليفية في محل النزاع وخروج المستقلات العقابية كالموضوعات العرفية عنه وكان العنوان بمقتضى كونه جامعا موافقا للمقصود لكنهم اثاروا الاعم واخذوا الاخص حملوه ضائعا غير موافق للمقصود ولا جل ذلك قلنا ان العنوان الذي ذكروه ليس بجيد فظهر مما بيناه ان العنوان الاتي في المقام والموافق للمقصود انما هو ما ذكرناه لا ما ذكره

تبيين الحق

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين وتستمدد بالله التوفيق
الحمد لله الذي جعل الاسلام محققا لموضوع الاحكام والكفر خارجا عن رتبة
الشرع والدين والاحكام والصلوة والسلام على نبينا محمد سيد البررة الكرام وعلى
عترته المعصومين الذينهم ودائع النبوة في الانام واللغة الدائمة على اعدائهم اللئام
في كل آن وآنات وايام من الان الى يوم القيام وبعد فيقول العبد الراجي الى رحمة الله
تبارك وتعالى مصطفى بن مرتضى الخوئي غفر الله لهما وعفى عن جرائمهما بدمعهود
على والهما الطاهرين صلوات الله وتسليماته عليهم اجمعين انه لما كانت مسألة تعلق
الاحكام على الكفار وعدمه من المسائل المهمة المتنازع فيها بين الفقهاء رض وكاف
القول بتعلقها عليهم معروفا ومشهورا بينهم كانت للتحقيق اليق و اخرى وللتفصيل
انسب واولى وانما منذ سنين كثيرة كنت شائقا و ماثلا لانا اكتب في تفصيل هذه المسئلة
المهمة رسالة و جيزة تسمى بتبيان الحق على وجه يتميز بها الما من التراب والقشر
من اللباب فدعاني الشوق وساقني الدليل في هذه الايام الى كتبها حتى ينتفع بها
بعض اهل العلم من اخواني المؤمنين وفقهم الله تعالى في الدنيا والدين فشمرت
لذلك الخطب الجليل والزممت نفسي على ان يسلك هذا السبيل بمعونة ربه وان
دليل مستعين به تعالى وسائله عنه عجب ان يوفقني لكتبتها و تحريرها و يساعدني على
ختمها و اتمامها وان يجعلها لي ولوالدي ذخر اليوم لانفع فيه مال ولابنوني و بكي
فيه العيون و تبل فيه الجفون ولعل الله ان يجيب دعوتي و ينجح طلبنى فهو عجب
حسى و نعم المعين ثم ان قبل الشروع فى المقصود لابد فى المقام من ذكر مقدمة
مستمدة على تعيين محل النزاع و تشخيصه فنقول بعونه تعالى ان الفقهاء رض

(٥)

القول في بيان ادلة المبتدئين والجواب عنها

كبره شرطا للصحة في بعض التكاليف دون مثل الماهيات و هو غير صالح
لما نعمة لانه شرط مقدور للمكلف واجب عليه تحصيله والا لزم عدم تكليف
المحدث بالحدث الاكبر او الاصغر بالصلوة والحج و يلزم منه عدم كونه مكلفا
بالغسل والوضوء ايضا لان وجوبهما غيرى لا يجبان الا بعد وجوب ذلك الغير انتهى
و محصله ان مقتضى لكون الكافر مكلفا بالفروع موجود و المانع مفقودا ما الاول
فلان عموم كبر من الخطابات التكليفية يدل على ان متعلق الاحكام انما هو الانسان
والكافر انسان فهو متعلق للاحكام وذلك معنى كون مقتضى له موجود او اما
الثاني فلوجهين احدهما الاصل و هو الاستصحاب بمعنى انه بعد احراز مقتضى
لا يعتنى بالشك في المانع اذا الوظيفة فيه ليس الاخذ بالمقتضى و دفع احتمال المانع
بالاصل و الحكم بان الكافر متعلق للاحكام ومكلف بالفروع وثانيهما ان المانع في الكافر
منحصر في الكفر بالاجماع ولا شك في انه ليس مانعا فيما هو خارج عن محل النزاع
مثل الماهيات التي هي موضوعات عرفية كالعقود والايقاعات اذ لا اشكال في عدم كونه
مانعا فيها واما بعض التكاليف كالعبادات فليس فيها الكفر مانعا عن التعلق وانما هو
كالحدث مانع عن الصحة وح فلا يتصور وجه لما نعيته سوى كون الاسلام كالطهارة
شرطا لصحة العبادة و هو لا يصلح المانع لانه شرط مقدور يجب على المكلف تحصيله
فالكافر كالمحدث في المقام اذ المحدث كمانه تجب عليه الصلوة في حال الحدث غاية الامر انه
لا يتحقق له الامتثال ولا تصح منه في تلك الحال الا ان يزول الحدث بان يتطهر و يصلي كذلك
الكافر تجب عليه الصلوة في حال الكفر غاية الامر انه لا يتحقق له الامتثال ولا تصح
منه في تلك الحال الا ان يزول الكفر بان يقبل الاسلام و يصلي و ذلك معنى عدم كونه

(٤)

القول في بيان أدلة المثبتين

هذا مجمل الكلام في تعيين محل النزاع و تشخيصه فاذا عرفت ذلك فاعلم انهم اختلفوا في ان الاحكام الواقعية المرتبطة بالشرع هل هي متعلقة بالكفرام لا فتقول ان المحدث الكاشاني والمحقق البحراني ومحمد امين الاسترآبادي قهانكر والتملق وقالوا بعدم تعلق الزكوة على مال الكافر وسائر الفقهاء رض اثبتوه وقالوا بتعلقها على ماله ولكل واحد من المثبتين والمنكرين ادلة اقاموها لاثبات مدعاهم والحق في المقام وان كان للمنكرين الا ان الاول لنا ان نذكر اولادلة الطرفين ثم نشير الى تحقيق الامر فنقول بعونه تعالى ان المثبتين اجمعوا على ان الكفار مكلفون بالفروع كما انهم مكلفون بالاصول واستدلوا على مدعاهم بوجود خمسة و النراقى قه في عوائد تعرض لهذه المسئلة المهمة وذكر ادلة الطرفين حيث قاء و يدل عليه بعد الاجماع وجوه من الادلة الاول وجود المقضى له و انتفاء المانع اما الاول فلمعموم كثير من الاخبار النكليفية نحو قوله سبحانه والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا وقوله يا ايها الناس اعبدوا ربكم وقوله يا ايها الناس كلوا مما في الارض هلالا طيبا ولا تتبعوا خطوات الشيطان فقوله للرجاء نصيب مما ترك الوالدان والاقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والاقربون وقوله ومن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره وقوله ويل للمطففين وقوله ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزائه جهنم وقوله اذا التقى الختانان فقد وجب الغسل الى غير ذلك والاخبار المصراحة بان الله فرض على العباد كذا وكذا ويسرى الحكم منها الى جميع الاحكام بالا جماع المركب القطعى او تنقيح المناط كذا لك واما الثانى فالاصل و لعدم مانع آخر سوى الكفر بالا جماع و هو للمنع غير صالح اذ لا يتصور وجه لمانعته سوى

القول في الجواب عن أدلة المثبتين وبيان فسادها

يشمل الكافر أيضا و ذلك معنى وجود المقتضى له لقلنا انه لا يثبت من التقييد بالاستطاعة فقط كونه تعالى في مقام بيان تمام جهات المكلف ضرورة انه يعتبر في وجوب الحج البلوغ والعقل ايضا مع انه ليس في الآية اسم منهما اصلا غاية الامر ان الآية كانت في مقام البيان من جهة و الإهمال من جهة أخرى نظيره قوله ٤ قلد العالم الحي مثلا فكما انه لا معنى لان يقال انه ٤ هنا في مقام بيان تمام الجهات كذلك لا معنى لان يقال انه تعالى في الآية في مقام بيان تمام الجهات لما عرفت انه ليس في الآية اسم من البلوغ والعقل اصلا مع انها كالاستطاعة كانا من قيود المكلف و هو دليل على ان الانسان المستطيع ليس موضوعا للحكم كى يكون الكافر مكافا بالفروع وليس ذلك الامعنى انتفاء المقتضى و هو المطلوب و اما قوله تيج للرجال نصيب مما ترك الخ فلا دلالة فيه على مطلوب المستدل اصلا ضرورة ان الارث جهة واقعية عرفية لا ربط له بالشرع فانه لا اشكال في ان الدهرى او الطبيعي لومات لما كان ماله فرهودا بل يرثه من هو من اقاربه و هذا من البد بهيات التي لا يمكن انكارها و مجمله ان نفس الارث و انكانت بمقتضى كونه جهة واقعية عرفية غير مرتبطة بالشرع الا ان خصوصياته جهات شرعية مثل للذكر ضعف الانثى و للزرج نصف او ربع وللزوجة ربع او ثمن و لالبنت او الاخت مع الوحدة النصف و لهما مع التعدد الثلثان و لكالة الام مع الوحدة السدس و مع التعدد الثلث و غيرها مما هو جهات شرعية لا ربط لها بالكافر اذ المنكر يقول ان الاسلام شرط للتعلق فالكافر قبل قبوله الاسلام لا يعقل ان يتعلق عليه ما هو مرتبط بالشرع و الا لازم وجود المعاول بدون العلة وهو مستحيل و غير معقول فتعسك النراقي قه في المقام بآية الارث لادلالة

القول في الجواب عن أدلة المثبتين وبيان فسادها

صالحا للمنع فظهر ان الكفار مكلفون بالفروع لوجود المقتضى وانتفاء المانع هذا
محصل كلامه فيه لكنه فاسد لا محصل له حيث ان الامر في المقام انما هو بمكس ما
ذكره وهو ان المقتضى له مفقود والمانع موجود في الامر في الاول واضح ضرورة
انه لا يثبت مما ذكره من الايات والاخبار ان الانسان من حيث هو انسان مقتضى
لتعلق الاحكام التكليفية عليه كى يكون الكافر مكلفا بالفروع كما زعمه فيه وانما
يثبت منه ما هو ثابت في مرحلة التشريع من غير تعرض لقيود المكلف الا ترى
انه تعالى نبه في قوله والله على الناس حج البيت على مقام التشريع فان مرجعه الى ان
الحج واجب على الناس فهو عيج ساكت عن بيان قيود الناس وخصوصا انهم اعدم كونه
تعالى في مقام البيان فالاية الشريفة قضية مهمة ساكتة عن قيودا لمكلف وخصوصا انه
فلا يمكن فهمها منها بوجه وانما فهمها محول الى مقام آخروح فلا فرق بين ان يقال
ان الحج واجب في دين الاسلام وبين ان يقال انه فرع من فروع الدين او يقال انه
واجب على الناس فان كل ذلك في الدلالة على مقام التشريع سواء نظيره قوله
قلدا العالم مثله لانه لا يثبت منه ان المقلد بالفتح هو العالم من حيث هو عالم بقول مطلق
ولو كان كافرا او فاسقا او عاميا وامثال ذلك وانما يثبت عنه ان المقلد بالفتح لا بد
ان يكون عالما والجاهل يجب عليه ان يرجع في امر دينه الى العالم فيثبت منه هذا المقدار
لابازيد من ذلك فان الكلام كما ترى كالاية قضية مهمة ساكتة عن بيان القيود و
الخصوصيات فيجب فهمها من مقام آخر وذلك معنى انتفا المقتضى ولو قيل انه تعالى
في الاية في مقام بيان قيود المكلف ويدل عليه انه عيج قيده بالاستطاعة حيث قال من
استطاع الحج فيكون الانسان المستطيع ح موضوعا للحكم وهو بمقتضى كونه عاما

(٩)

القول في الجواب عن ادالة لمثبتين وبيان فسادها

بمحقق وما تحقق فيه ارتباطه بالشرع فليس الخيرا و الشرفيه بمحقق فظهر ان الاستدلال بالاية على مرامه قه على كل تقدير فاسد لا معنى له واما آية قتل المؤمن متعمدا فالامر فيه اوضح مما مر لكونه خارجا عن محل الكلام بمقتضى كونه من المستقلات العقلية والعقل مستقل بقبحه فالتوهم لا وجه له واما قوله (ع) اذا التقى الختانان فقد وجب الغسل فلا اشعار فيه بمطلوبه لانه كما ترى قضية مبهمة ساكتة عن بيان المكلف بحيث لا سم منه فيه اصلا بمقتضى انه يدل على ان التقاء الختانين موجب للغسل وح فلا يمكن ان يستفاد منه المكلف فيجب ان يستفاد من مقام آخر للاستدلال به فاسد لا معنى له هذا حال الخبر والايات فانك قد عرفت مما بيناه ان شيئا منهما لا اشعار فيه بتحقيق المقتضى حتى يتوهم كون الكافر مكلفا بالفروع و علمت ان كلا منهما اجبني عما زعمه النراقي قه فما ذكره فاسد لا معنى له وهو المطلوب والامر في الثاني اوضح ضرورة ان صحة التمسك بالاصل فرع وجود المقتضى فان قوامه بوجوده لكنه اذا علم انه لا مقتضى في البين يظهر ان التمسك بالاصل في المقام ليس في محله كيف والتمسك به انما هو وظيفة المنكر لا المدعى فان وظيفته منحصرة في الاثبات واما ما ذكره النراقي قه وقال ما حاصله ان الكفر كالحديث مانع عن الصحة والاسلام كالطهارة شرط لها فلا يصلح المنع ففساده بين ضرورة ان ما ذكره قه مجرد دعوى لا يسمع الا ان يقيم دليلا عليه وليس و تقدم آتيا ان وظيفة المدعى منحصرة في الاثبات والمنكر يكفيه الاحتمال وح فالمنكر له ان يقول انه يحتمل ان يكون الكفر كالجنون مانعا عن تعلق الاحكام الواقعية على الكافر والاسلام كالمقل شرط لتعلقها عليه ولا شبهة في ان المدعى كلما كرر الدعوى فالمنكر في مقابله يكرر الانكار فالاحتمال قاطع لعرق الدعوى والاستدلال على وجه لا يبقى للتوهم بوجه مجال و ذلك معنى فساد فتمين مما بيناه عكس ما ذكره قه وهو انتفاء المقتضى له ووجود المانع وظهر ان دليله الاول بكلا شقيه فاسد

القول في الجواب عن ادلة المثبتين وبيان فسادها

فيها بل لاربط لها بمرامه كما لا يخفى واما كونه ممنوعا من ورائة المسلم فلا إشعار فيه على مطلوب المثبتين فانه ليس معناه ان الشارع جعل فيه حكما للكافر حتى يتوهم ان الاحكام الواقعية مرتبطة به بل معناه ان الكافر ليس له من ناحية المسلم شيئا وذلك ليس جعل حكم له بالضرورة نظيره ان يقال ان الكافر كالكلب نجس وخبيث ليس له ان يدخل المسجد فاذا اراد ان يدخل فيجب طرده ومنعه فكما انه ليس جعل حكم له فكذلك المقام فظهر ان التوهم لا معنى له والامر في قوله عج ومن يعمل مثقال ذرة خيرا النج واضح اذا لاية لاربط لها بما اراده المستدل ضرورة ان الواقعة فيها ان كانت من المستقلات العقلية كتقبح الظلم وحسن الاحسان فقد عرفت انها خارجة عن محل النزاع اذ المفروض ان الكافر الظالم يعلم انه يعمل عملا قبيحا والكافر المحسن يعلم انه يعمل عملا حسنا ولا شبهة في ان كل واحد منهما يرى اثر عمله خيرا او شرا في الآخرة كما ان كسرى انوشيروان والحاتم كانا كافرين وماتتا على كفرهما ورايا اثر عملهما من العدالة والجود في الآخرة ومن المعلوم ان هذا القسم لا ينفع بحال المستدل لخروجه عن محل الكلام كما مررت اليه الاشارة وان كانت من غيرهما ممالا مسرح للعقل فيها بمقتضى كونه من الامور المرتبطة بالشرع كالصلوة والصوم والحج واكل الربا والاحتكار وامثال ذلك فقد عرفت ان المنكر يقول ان الاسلام شرط للتعليق والكفر مانع عنه ومقتضاه ان الكافر قبل قبوله الاسلام ليس مورد لما هو مرتبط بالشرع وذلك يقتضي ان العمل الصادر منه خيرا او شرا لا اثر له حتى يراه ومن المعلوم ان هذا القسم ايضا لا ينفع بحال المستدل لما عرفت انه ليس مورد له وحااصله انه فما تحقق فيه الخير او الشرف ليس ارتباطه بالشرع فيه

القول في بيان الجواب عن دليله الثاني

من غير ان يذكر فيه دليلا على المدعى حيث انه ذكر تارة انه لا ترتيب في مرحلة الطالب وانما هو في مرحلة الامتثال واخرى ان الكافر كالمحدث في كون الكفر كالمحدث مانعا عن الامتثال ومن المعلوم ان تكرير الدعوى لا يثبت المدعى بل لابد من ذكر دليل يثبت به المدعى اذا المدعى يجب عليه الاثبات والمنكر يكفيه الاحتمال وح فـالمنكر كان له ان يبدى الاحتـال بان يقول يحتمل ان يكون الامر بالعكس وهو في الاول عبارة عن كون الترتيب في مرحلة الطالب و عدمه في مرحلة الامتثال وفي الثاني عبارة عن كون الكافر كالمجنون في كون الكفر كالمجنون مانعا عن التعلق ولا شبهه في ان مقتضى العكس انما هو عدم كونه مكلفا بالفروع كما لا شبهة في ان المستدل ليس بقادر على دفع الاحتمال كي يثبت بدفعه ما ادعاه كيف وخرط القتاد ون دفعه وانباته وذلك معنى فساد مع انه يظهر مما ذكره انه ان الامر قد خفى عليه في المقام حيث انه كرر مدعاه واصر عليه كما عرفت و لم يلتفت الى ان الكلام فيما ادعاه والنزاع انما هو في راسه بمقتضى ان المنكر ينكره ويقول ان الكفر كالمجنون مانع عن التعلق ومن الواضح المعلوم ان تكرير المدعى في جوابه انما يرجع الى المصادرة وح فـالمنكر كان له ان يقول ايها النراقى لو كان الامر كما ذكرت و زعمت لكانت المسئلة مجمعا عليها وعند ذلك كان القول فيها قولاً واحداً قطعاً و ارتفع موضوع النزاع من البين جزماً فلا يقع الشنازع والتشاجر بين الفريقين اصلاً ولا يتصور معنى لاقامة الادلة والبراهين من الطرفين جداً مع ان الامر ليس كذلك بالضرورة بمقتضى ان المسئلة كانت محل خلاف بالبداهة و ذلك دليل قطعى على انه قد لاعلم له بموضع النزاع ولا اطلاع له بحقيقة الامر كما لا يخفى و ذلك معنى فساد و هو المطاوب ثم قال قد الثالث انه لو لم يكلف الكفار بالفروع يلزم ان يكون معصية الكافر الذي يصدر منه جميع المعاصي كظلم المؤمنين وقتلهم وسبى فراريهم بل تخريب الكعبة التي جعلها الله قبلة للناس

القول في بيان الدليل الثاني للفرق فيه

لامحصل له ثم قال فيه الثاني انه مما لا شك فيه ان كل كافر في كل آن مكلف بان يؤمن ثم ياتي بسائر احكام الايمان لانه مكلف بالايمان فقط ثم يصير مكلفا بسائر احكامه فيجب عليه الايمان ثم الصلوة مثلاً في كل آن وان شئت قلت الصلوة المسبوقه بالايمان ولا يريد من تكليفه بالفروع الا ذلك ولا يريد انه مكلف بالصلوة ولو مجردة عن الايمان وذلك كما نقول ان المحدث مكلف بالطهارة ثم الصلوة او الصلوة المسبوقه بالطهارة لانه مكلف بالطهارة فقط ثم يصير مكلفاً بالصلوة ولا نقول انه مكلف بالصلوة ولو مجردة عن الطهارة والتحقيق ان التكليف بالشئ عبارة عن طلبه مع شرائطه المقدورة ان كان مشروطاً بشئ لا طلبه خاصة فبعد تعلق التكليف في آن بالاثنيان بشرطه ثم به يكون مكلفاً به فان التكليف بشئ ليس الا طلبه سواء كان طلب ايحاده على ترتيب خاص بان يوجد او لا شيئاً ثم ذلك اولم يكن له ترتيب ومن البديهيات التي لا يقبل التشكيك ان الله سبحانه يريد في كل آن من اوقات الصلوة او الزكوة مثلاً من الكافر ان يؤمن ويصلي ويذكر ويطلب منه ذلك كما يريد من المؤمن المحدث ان يتطهر ويصلي لان يكون المطلوب هو الايمان فقط ثم بعد ايمانه يتعلق الطلب بالصلوة ولا يريد بالطلب الا ذلك انتهى ومحصل الكلام الطويل ان الترتيب ليس في مرحلة الطلب وانما هو في مرحلة الصحة ومقام الامتثال وليانه ان الاسلام والفروع في مرحلة الطلب بالنسبة الى الكافر في عرض واحد ومعنى كونهما في عرض واحد انه في تلك المرحلة مكلف بهما معا ومقتضاه انه تعالى في كل ان يطلب فيهما منه الاسلام والفروع معا معناه انه لا ترتيب في مرحلة الطلب وانما هو في مرحلة الامتثال بمقتضى ان الكافر في تلك المرحلة كالمحدث فكما ان المحدث يجب عليه ان يتطهر اولاً ثم يصلي فكذا الكافر يجب عليه ان يقبل الاسلام اولاً ثم يصلي وذلك معنى كونه مكلفاً بالفروع هذا محصل ما اطاله فيه في كلامه لكنه ككلامه السابق فاسد لا محصل له ضرورة ان ما ذكره في كما ترى مشتمل على ذكر الدعوى

القول في الجواب عن دليله الثالث وبيان فساد

التسوية وثبوت التفاوت وهو دليل على فساد استدلاله ومقالته قه وقد تكون من غيرهما مما لا مسرح فيه للعقل أصلا لكونه من الجهات الشرعية كالصلوة والصوم والحج وحرمة الربا والاحتكار واعانة نبي وإذائه وامثال ذلك وهذا القسم مختلف اذ قد يكون الكافر ممن لا دين له أصلا كالدهري والطبيعي وحفلو فرض ان احدهما قتل بنيا والآخر اعانه نلتزم هنا بالتسوية ولا نلتزم ابدا بكون الكافر مكلفا بالفروع فان الكافر قبل قبوله الاسلام ليس مورد الماهو مرتبط بالشرع فالعمل الصادر منه خيرا او شرا لا اثر له اذ الكافر في هذه المرحلة كالسبع فكما ان السبع ليس موردا لخير او شر فكذا الكافر فوجود التسوية في هذه الصورة دليل على فساد استدلاله ومقالته قه وقد يكون الكافر ممن له دين ومذهب كاليهود والنصارى وهذا القسم ايضا مختلف اذ الكافر قد يكون عاملا بمقتضى دينه ومذهبه مثل كافرين لم يثبت عندهما نبوة من يدعيه بعد فاحدهما يؤذيه عملا بمقتضى مذهبهم والآخر يؤويه كذلك فنلتزم هنا ايضا بالتسوية ولا نلتزم ابدا بكون الكافر مكلفا بالفروع ولا تنافى بينهما بوجه فان وجود التسوية هنا مما لا بد منه حيث ان وظيفة كل منهما العمل بمقتضى مذهبهم والمفروض ان مقتضى مذهب احدهما وجوب ايداء مدعى النبوة والآخر وجوب ابوائه وذلك يقتضى ان يعمل كل منهما بمقتضى مذهبهم وجوبا ومن الواضح المعلوم ان العامل به من كل منهما بايتانه الواجب ما جور و مثاب وح فلا يتصور التنافى بينهما أصلا كيف ووجود التسوية هنا لازم جدا وهو دليل على فساد استدلاله وبطلان مقالته قه وقد يكون عاملا بخلاف مقتضاها كما اذا كان الكافر الاول في المثل يؤويه والثاني يؤذيه وهذا ايضا مختلف اذ قد يكون كل واحد منهما عالما بانه خلاف مقتضى مذهبهم فلا إشكال ح في انهما يستحقان العقاب بتركهما الواجب فنلتزم في هذه الصورة ايضا بالتسوية ولا نلتزم بمقالته ابدا لكن لو كان عمل احدهما مطابقا لمذهبه دون الآخر لثبت التفاوت بينهما وهو دليل على فساد استدلاله وبطلان مقالته قه وقد يكون كل منهما جاهلا به مثل كافرين قتلا بنيا يدعى النبوة و جهلا بان قتله خلاف

القول في بيان الدليل الثالث للرافى قه

وتحريق القرآن ومنع المؤمنين عن اقامة اركان الايمان مساوية مع من لم يصدر عنه شئ من ذلك بل اعان المؤمنين وآراهم ونصرهم وشيادار كانهم فيكون معصية جنكيز المغل الذى قتل الناس من شرق العالم الى غربه وخرب بلاد المؤمنين طرا وسبى نسوانهم وعبالهم وغصب اموالهم مساوية مع من اعانهم واحسن اليهم بل يكون معصية كافر قتل نبينا واولاده كمعصية من اعانته و يكون معصية ابى جهل وابى لهب ومن جرح جبهة النبى المقدسة وكسر رباعيه المباركة واذاه كمعصية كافر اعانته على نشر الاسلام ويكون عذابهما واحدا و بطلان ذلك من البديهييات التى لا يقبلها جاهل انتهى ومحصله ان الكفار لو لم يكن مكلفين بالفروع للزم ان تكون الكفار الظالمون مساوين مع الكفار المحسنين فى العذاب و الحال انهم ليسوا بمساوين معهم فى العذاب بالضرورة و كذا يلزم ان تكون معصية كافر اهان نبينا «ع» كمعصية كافر اعانته «ص» والحال انه ليس كذلك كيف والفرق بين عذابهما شدة و ضعفا بين وح فالخصم لا بد له اما ان يلتزم بالتسوية بينهما او يلزم بان انكفار مكلفون بالفروع لكن لا يمكن له الالتزام بالتسوية لوضوح الفرق بينهما على وجه لا يقبل الانكار فلا بد له الالتزام بانهم مكلفون بالفروع هذا محصل ما ذكره وافادته لكنه فاسد لا محصل له ضرورة ان الاستدلال الذى ذكره المستدل مع كونه مشتملا على موارد كثيرة ليس فيها مورد كان مشعرا بمقالته قه وانما هى كلها اجنبية عنها وستعرف اناشتت الفرق والتفاوت بين الكافرين فى بعض من الموارد ولتلتزم التسوية فى بعض آخر منها حيث ان الوقائع مختلفة فى غاية الاختلاف فلا بد لنا من بيانها فنقول بعونه تعالى ان الواقعة قد تكون من المستقلات العقلية مثل كافر ظلم غيره وكافر اخر احسن غيره فلا اشكال فى انها ليسا بمساويين عقلا اذ العقل مستقل بقبح الظلم وحسن الاحسان فالكافر الظالم يعلم انه عمل عملاقبيحا فيكون عذابه شديدا والكافر المحسن يعلم انه عمل عملا حسنا فيكون عذابه خفيفا و ذلك معنى انتفاء

القول في الجواب عن دليله الثالث وبيان فسادها

وهذا ايضا ظاهر البطلان انتهى وحاصل السؤال ان الاستدلال الذي ذكرت لا يثبت مدعاك من كون الكافر مكلفا بفروع الاسلام لان عدم مساواة الكافر الظالم مع الكافر المحسن في العذاب والعقاب من جهة كونه مكلفا بفروع مذهبهم اذا المفروض ان امثال هذه الامور من قتل نبي واينائه واهانتهم محرمة في شرع الكافر الظالم فهو عاص غالى مذهبهم لا تيان بهما هو محرم في شرعه فكثرة ائمه وعقابه معلول من كونه مكلفا بفروع مذهبهم لا بفروع الاسلام فلا يتم الاستدلال ولا يثبت المطلوب والمدعى هذا حاصل السؤال واجاب عنه اولاً بالنقض بدون لاشرع له اصلاً كالدهرى والطبيعى وعبدية الاصنام فانه يلزم ان يكون الظالم منهم مساوياً مع المحسن منهم في العذاب والعقاب مع انه ليس مساوياً معه فيهما لما عرفت ان عدم المساواة ناش من كونه مكلفا بفروع مذهبهم والمفروض انه لا مذهب له حتى يكون مكلفا بفروعه فاذا انتفى ذلك ينتفى عدم المساواة قهراً وح فالخصم لا بد له اما ان يلتزم بالتسوية واما ان يلتزم بان الكافر مكلف بفروع الاسلام لكن الخصم لا يمكن له الالتزام بالاول فلا بد له الالتزام بالثاني وهو المطلوب وثانياً بالحل فانه قال بعد فرضه كون الكفار ممن له شرع انه لا شك في انهم لا يمكن ان يكلفوا بفروع مذهبهم بعد ظهور الاسلام لكونها منسوخة بدين بني ناصلم بالضرورة وح فالولم يكلفوا بفروع الاسلام كما يدعيه الخصم للزم ان لا يكون لهم فروع اصلاً وفساد اللازم بين و يلزم من ذلك ايضا انه حصار تكليفهم في الاسلام ومقتضاه ان لا يكون لشئ من جوارحهم تكليف اصلاً ويكونوا مطلقى العنان بالنسبة اليها وذلك بين الفساد ويلزم ايضا ان لا يمكن الزامهم في الدعاوى والمنازعات ولا يجوز اثبات حق على نعمتهم في شئ منها الا باقرارهم والفرض انتفائه وذلك اوضح فساد امنه لانه مما لا يمكن الالتزام به وفساد اللوازم يقتضى كونهم مكلفين بفروع الاسلام وهو المطلوب هذا حاصل جوابه عن السؤال لكنه فاسد نقضاً وحلاً والامر في الاول واضح ضروره ان الواقعه ان كانت من المستقلات العقلية التي هي غير مرتبطة بالشرع اصلاً كتبجح الظلم وحسن الاحسان فقد عرفت في المقدمة

القول في الجواب عن دليله الثالث و بيان فساد

مقتضى مذهبهما وهذا أيضا مختلف اذا جاعلان اما قاصران واما مقصران او احد هما قاصر و الآخر مقصر فنقول انهما انكنا قاصرين كما هو الصورة الاولى فلاشك في كونهما معذورين اذا جاعل القاصر معذور في جميع الموارد فنلتزم في هذا الصورة بالتسوية فيهما ولا نلتزم بان الكافر مكلف بالفروع كما زعمه المستدل وانكنا مقصرين كما هو الصورة الثانية فلا شبهة في كونهما غير معذورين اذا جاعل المقصر بمقتضى كونه بحكم العالم غير معذور في جميع الموارد فنلتزم في هذه الصورة ايضا بالتسوية فيها ولا نلتزم بان الكافر مكلف بالفروع كما توهمه المستدل وانكان احدهما قاصرا والاخر مقصرا كما هو الصورة الثالثة فلاشكال في كونه معذورا من جهة وغير معذور من جهة اخرى فنحكم في هذه الصورة بالتفاوت فيها ولا نقول بان الكافر مكلف بالفروع كما تخيله المستدل فهذه صور الوقائع وشقوقها وقد ظهر مما بيناه انه ليس فيها مع كثرتها ما ينتج مدعاؤه فان ما ذكره كما عرفت اما منتج للتسوية واما منتج للتفاوت وعلى التقديرين قد عرفت انه لا ربط بشئ منها بما يرومه فقه من كون الكافر مكلفا بالفروع و ذلك معنى فساد استدلاله وبطلان مرأيه وهو المطلوب ثم اورد على نفسه سؤالا و اجاب عنه بوجهين حيث قال فان قلت ان امثال هذه الامور محرمة عند الكافر ايضا فهو عصي على مذهبه فيكثر اثمه وعقابه لذلك قلنا اولافرض الكلام في كافر لا شرع له كجنيكيز بل ابي جهل و ابي لهب ايضا وثانيا انه لا شك في عدم كون الكفار مكلفين بفروع مذهبهم بعد ظهور الاسلام و الامام يكن الاسلام ناسخا لجميع الاديان ولم يكن نبوة سائر الانبياء منتهية ببعث خاتم الانبياء صلعم فالولم يكونوا مكلفين بفروعنا لم يكن لهم تكليف بالفروع اصلا ويلزم من ذلك ايضا ان لا يكونوا مكلفين الا بتكليف واحد هو الاسلام فلا يكون اشئ من جوارحهم تكليف اصلا ويكونون مطلقى العنان في جميع سائر الافعال والصفات ولعل ذلك ايضا مما تشهد البدهاة بل الضرورة ببطلانه ويلزمه ايضا ان لا يجوز الزامهم في الدعاوى والمنازعات بل في سائر الافعال على امر اصلا الاعلى ما يلزمهم اخذا بقولهم

القول في دليله الرابع والجواب عنه

نلتزم بعدم جواز الالتزام وانبات الحق ولانلتزم بان الكافر مكلف بفروع الاسلام فظهر به ا ذكرنا فساد جوابه الحالى ايضا عن سئواله و تبين ان دليله الثالث كدليله الاول والثانى فاسد لا يكاد ان يرجع الى معنى محصل وهو المطلوب (ثم قال في الرابع انه لاشك في تكليف الكفار بالاسلام والايمان وفي الاخبار دلالة على اهمال السامع من التصديق بل العمل جزء منهما ايضا فيكونون مكلفين به (ففي صحيحة الكنانى عن ابى جعفر قيل لامير المؤمنين ع من شهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله كان مؤمنا قل فابن فرائض الله قال وسمعت به يقول كن على ع يقول لو كان الايمان كالا مالم ينزل فيه دوم ولا صاوخ ولا حلال ولا حرام الحديث (ورواية سفيان السهري عن ابى عبد الله ع وفيها الاسلام هو الظاهر الذى عليه الناس شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله واقام الصلوة وايتاء الزكاة وحج البيت وصيام شهر رمضان فهذا الاسلام الى غير ذلك انتهى (و محصله ان الكافر لو لم يكن مكلفا بالفروع للزم ان لا يكون مكلفا بالاسلام ايضا اذ المفروض ان الاسلام يزعم المستدل مركب من الفروع بمقتضى ان الفروع جزء الاسلام والايمان كما في بعض الاخبار الايمان هو الاقرار بالاسان والتصديق بالجنان والعمل بالاركان وغير ذلك من الاختبار (فاذا ظهر من الاخبار ان الايمان ليس بسيطا وانما هو مركب من الاصول والفروع يظهر انه لو لم يكن الكفار مكلفين بالفروع يلزم ان لا يكونوا مكلفين بالاصول ايضا لكن كونهم مكلفين بالاصول مسلم عند الخصم فلا بداهة الالتزام بانهم مكلفون بالفروع ايضا بمقتضى كونها جزءا وهو المطلوب (هذا محصل ما ذكره من الاستدلال (لكنه فاسد لامحصل له ضرورة ان الاستدلال الذى ذكره يقتضى ان لا يتحقق العدالة والفسق فى الكون ولا يوجد المؤمن الفاسق فى العالم وتكون قضية المؤمن اما عادل او فاسق من جملة الاغلاط والاحال ان الامر ليس كذلك بالضرورة بل القضية كما ترى صحيحة والعالم مملوء بالمؤمن الفاسق بالبداهة وذلك معنى فساد الاستدلال وبطلانه (مع ان العمل لو كان جزء للايمان كما زعمه المستدل يلزم ان يكون المؤمن

القول في الجواب عن دليله الثالث وبيان فساد

انها خارجة محل النزاع فالكافر الظالم ليس مساويا مع الكافر المحسن عقلا وليسوا بمكلفين بفروع الاسلام ايضا ولا تنافي بين القضيتين اصلا لانه الامر مطابق للواقع جدا وان كانت من غير هامما لا مسرح فيه للعقل اصلا لكونه من الجهات الشرعية فنلتزم بالتسوية في المقام ولا نلتزم بان الكافر مكلف بفروع الاسلام لما عرفت فيما سبق ان الكافر قبل قبوله الاسلام ليس سورا لما هو مرتبط بالشرع بمقتضى ان العمل الصادر منه خيرا او شرا لا اثر له فانه بمنزلة البهائم في هذه المرحلة بمعنى ان البهائم كما انها ليست موردا للجهات الشرعية خيرا او شرا فكذلك الكافر الذي لا دين له فتمين مما يبين ان جوابه النقضي عن سؤاله فاسد لا محصل له والامر في الثاني اوضح ضرورة ان ما ذكره من الالزام الفاسد اولا وثانياً انما هو من جملة العجائب اذا المنكر مدعاه ان تكليف الكفار منصرف في الاسلام فانه باعلى صوت ينادي انهم ليسوا بمكلفين بفروع مذهبهم بعد ظهور الاسلام لكونها منسوخة بدين نبينا صلعم ولا بفروع الاسلام لان الاسلام شرط للعلاقة فهو لا يقول الا ذلك والعجب ان التراقي قد جعل مدعاه لازما فاسد الله ولم يتفطن بانه مدعاه وجعله لازما فاسدا مما تضحك به الثكلى وذلك دليل قطعي على انه لا التفات له الى حقيقة الامر ولا اطلاع له على محل النزاع والا فلا يعقل ان يصدر منه ما يقتضي العجب واما الثالث من الالزام الفاسد فلا دلالة فيه على مدعاه فانه ان كان لهم قانون جعلي كما هو الرسم بين الدول والملل الخارجة فلا اشكال في جواز الزامهم به بعد الرجوع اليه وان لم يكن لهم قانون كذا في فيجوز الالزام واثبات الحق عند قاض من قضائهم او من قضاة اهل الاسلام او عند حاكم اخر اذا جعله حكما في الواقعة ورضيا بحكمه فيها فاذا كان الكافر متقبلا باختياره واحدا من ذلك في الواقعة يتحقق الالزام واثبات الحق فيها بلا اشكال وتوهم كونه حكما شرعيا مندفع بانه كالجيزة اثبات شئ على ذمته باختياره وليس ذلك حكما شرعيا كما لا يخفى وان لم يمكن الزامهم باحد الوجهين

القول في الجواب عن دلياله الخامس وبيان فساد

يسألون عن المجرمين بزعم ان يتسائلون بمعنى يسألون كما ان تداعيناه بمعنى دعونا ثم اشار
 بذكر الايات الى الاستدلال بها على ان الكفار مكلفون بالفروع (حيث قال في تفسير قوله تعالى يتسائلون
 عن المجرمين) اى يسأل بعضهم بعضا او يسألون غيرهم من حالهم كقولك تداعيناه اى دعونا و
 (قوله ما سلككم في سقر) بجوابه حكايته لما جرى بين المسؤولين والمجرمين اجابوا بها (قد اوالا لم نك
 من المصلين) الصلوة الواجبة (ولم نك نطعم المسكين) ما يجب ان يطعم فيه دليل على ان الكفار
 مخاطبون بالفروع (وكننا نخوض مع الخائضين) نشرع في الباطل مع الشارعين فيه (وكننا نكذب بآي
 الدين) اخره لتعظيمه اى وكنا بهد ذلك كله ممكنين والى (حتى اتانا اليقين) الموت ومقدماته
 انتهى وبثله ما ذكره الطبرسى في مجمع البيان (الزلزال) فساد تفسير التسائل بالمجرمين
 ان نقضى التفسير ان يكون معناه يتسائل بعضهم بعضا دون يسأل بعضهم بعضا كما زعمه البضاوى
 والطبرسى وغيرهما وذلك معنى فساد (ووجه فساد تفسيره بغير المجرمين انه لا يعقل ان يكون
 يتسائلون بمعنى يسألون كما لا يعقل ان يكون تداعيناه بمعنى دعونا كيف والمزيد واجد
 لخصوصية والمجر دفاقد لها ولاجل ذلك قلنا انه لا يمكن ان يوجد لفظ معنى انزل اخر كما حقق في محله
 مع ان قوله يتسائلون عن المجرمين الخ آية مستقلة لا ربط لها بما قبلها اسلا حتى يصح ان
 يقال استجاب اليمين يسألون عن المجرمين (فان قوله كل نفس بما كسبت رهينة الا استجاب اليمين
 في جنات) انما هو قضية استثنائية وكامة الا فيها مفيدة لاثبات ضد حكم ما قبلها على ما وجد
 والمعنى ان كل نفس رهونة بما كسبت واستجاب اليمين في جنات ليس رهونة بما كسبت والامام
 الباقر ع اشار الى ذلك المعنى (كما فى مجمع البيان وقال الباقر نحن وشيعتنا اصحاب اليمين
 في جنات) ثم ان التسائل تفاعل وهو يفيد كون المادة بين اثنين لا تالة فاعلة فان الداعي فيها من
 طرف واحد وفى التفاعل من الطرفين ولذلك كان احد الطرفين فى المفاعلة فاعلا والاخر مفعولا
 يقال تضارب زيد عمروا بخلاف التفاعل فان كل واحد منهما فيه فاعل يقال تضارب زيد وعمرو
 فمفاده مشترك على هذه الخصوصية والمعنى يتسائل المجرمون عن المجرمين والى هذا المعنى

القول في دليله الخامس من الآيات الثالث

منحصرا في الانبياء والائمة فقط ولا يوجد في العالم سواهم مسلم ولا مؤمن أصلا ويترتب على الجميع احكام الكفر جدا فان مقتضى الجزئية ليس انذاك ضرورة ان كون العمل جزء للإيمان معناه ان الإيمان لا يتحقق بمجرد الاعتقاد بالتوحيد والرسالة فقط وإنما يحتاج في تحققه متافا الى ذلك الى اتيان كلما جأبه النبي صلعم حتى انه لو فرض ان شخصا اتى بجميع الفروع الا انه ترك واجبا او ارتكب حراما لما يتحقق له الإيمان ولا يكون مؤمنا وليس ذلك الامعنى كونه منحصرا في الانبياء والائمة المعصومين سلام الله عليهم اجمعين لكنه كما ترى انه خلاف ضرورة الدين ولاجل ذلك لا يلتزم به احد حتى نفس المستدل فلا يعقل ان يكون العمل جزء للإيمان لما عرفت قيام الضرورة والبداهة بجلالانه بل الإيمان انما يتحقق بمجرد الاعتقاد بالتوحيد والرسالة فالشخص اذا اعتقد بهما واقعا فهو مؤمن حقيقة ولو ترك جميع الفروع غاية الامر انه يكون فاسقا بترك الفروع وتاخلا بشعائرها فالاعتقاد بالتوحيد والرسالة معتبر في تحقق الإيمان بمقتضى ان الاعتقاد بهما منحقق له والاقرار كاشف عن وجوده في الفؤاد كما ان العمل بالفروع معتبر في تكميل الإيمان بمقتضى ان العمل بهما منحقق لكمالهما والاثبات ليست ناظرة الى مرحلة التحقق كما نوهمه المستدل وانما هي ناظرة الى مرحلة الكمال (فتبين مما بيناه فساد الاستدلال ولم يبق للتوهم بوجه مجال وظاهر ان دليله الرابع ايضا فاسد لا يحصل له وهو المطلوب) (ثم قال في الخامسة بخصوص ما دل على تكليفهم بالفروع) (نحو قوله سبحانه لم نك من المصلين) (وقوله فلا صدق ولا صابى ولكن كذب وتولى) ذمهم على الجميع (وقوله وويل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة وهم بالآخرة هم كفرون) الى غير ذلك انتهى (ومعتمده ان الآيات المذكورة بخصوصها دالة على ان الكفار مكلفون بالفروع وهذا ايضا فاسد حيث ان الآيات لا دلالة فيها بل لا ربط لشيئ منها بما اراد به اصلا (اما الآية الاولى فالبعض قد فسر التساؤل) (في قوله يتساءلون) تارة بالمجرمين وقال اى يسئل بعضهم بعضا واخرى بغير المجرمين وان ارد به اصحاب اليمين وقال اى اصحاب اليمين

القول في الجواب عن الآية الثالثة

هو الايمان في مقابل التكذيب الذي هو عين الكفر وكذا جعل التصلية الذي هو الاقبال في مقابل التولى الذي هو الادبار فالمقابلة قرينة قطعبة على ان المراد بالتصلية هو الاسلام لا الاركان المتخصصة والاقبال عجز ولم يصل في مقابل ولا صلى لكنه عجز اما قال في مقابله وتولى ولم يقل ولم يصل يظهر انه اراد منه الاسلام لا الاركان المتخصصة (وح كان معنى الآية فلا امن ولا اسلم ولكن كفر بالله وكذب به وادبر الى الله واقبل الى الطاغوت وهذا كما ترى لا ربط له بمراهه اصلا بل اجنبى عنه جدا وهو المطلوب) واما الآية الثالثة فالامر فيها اظهر من الشمس اذ ورد في تفسيرها رواية شريفة صريحة في عكس ما اراده المستدل (حيث رواه علو بن ابراهيم النفسى في تفسيره عن الصادق في تفسير (قوله تعالى وويل للمشركين الذين لا يؤنون الزكاة وهم بالآخرة هم كافرون) حيث قال انرى ان الله عجز طلب من المشركين زكاة اموالهم وهم يشركون به حيث يقول وويل للمشركين الخ انما دعى الله الايمان به فاذا آمنوا بالله ورسوله افترض عليهم الفرض انتهى ولا يخفى انه يستفاد من هذه الرواية الشريفة امور ثلاثة (الاول ان الامام ع افاد بقوله انرى الخ) ان ما ترى في بدو النظر ليس بشيئ كى يعتنى به وفهم بهمزة الانكار ان طلبه تعالى من المشركين زكاة اموالهم وهم يشركون به مما لا يعقل (الثانى انه ع) افاد بكلمة المحصر في قوله انما دعى الله الايمان به ان تكليف الكافر في حال كفره منحصر في الايمان بالله ورسوله ومتنضاه انه لا تكليف له في حال كفره بالفروع اصلا كما زعمه المثبتون (الثالث انه ع) افاد بالتفريع حيث قال فاذا آمنوا بالله ورسوله افترض عليهم الفرض ان الترتيب في مرحلة الطلب لا في مرحلة الامتثال كما زعمه المستدل (وبعد الكشف عن معنى الرواية الشريفة يظهر انه لا يجوز لاحد ان يجيئ بصدد الاستدلال بها في مثل المقام كيف والامام ع) كما عرفت سد باب الاستدلال وطريقه بالكيفية على المستدل بها وقطع نفسه بما افاده علي وجه لا يتصور فوقه فاستدلال النراقي به بالآية و تمسكه بها على مراهه في المقام مع

(٢٠)

القول في الجواب عن الآية الاولى والثانية

اشار الحكيمة المتعمد في سورة الكهف وقال (وكذلك بعثناهم ليمسئلوها بينهم) وذكر عيج اثني عشر مقدمة في قوله فاقبل بعضهم على بعض يتسائلون وبما ذكرنا ظهر فساد التفسيرين (واما الاستدلال بقوله لم نك من المصلين فلا ربط له بما اراده النراقي فمطلقا سواء اراد بالصلوة الخضوع الذي هو الاركان المخصوصة انطباقا او العطف الذي هو معناها لغة او التبعية الذي هو كالخضوع مصداق من مصاديق العطف ولذلك يطلق المصلي على الفرس الواقع عقيب المجلي اذا التابع خاضع لمتبوعه والاحتمال منحصر في الثلاثة المذكورة (والامر في الاول واضح ضرورة ان قوله لم نك من المصلين معناه على ذلك التقدير انهم نك من اهل هذه السلسلة الجبلية فغير بمنزلة ان يقال لسنان نحن من اهل القبلة ولا من اهل القران ومعناه انهم نك من المسلمين وكنا من الكافرين وذلك معنى فساد (وفي الثاني اوضح حيث ان معناه على هذا التقدير انهم نك من المائلين الى الله وكنا من المائلين الى الطاغوت ومعناه انهم نك من المسلمين وكنا من الكافرين وذلك معنى فساد (وفي الثالث في غابة الوضوح فان معناه على ذلك التقدير انهم نك من اتباع الانبياء والائمة ع ولا شك في ان قولهم انهم نك من اتباع الانبياء معناه انهم نك من المسلمين وكنا من الكافرين و قولهم انهم نك من اتباع الائمة معناه انهم نك من شيعة آل محمد وكنا من اهل السنة والجماعة (وقد ورد في تفسير علي بن ابراهيم من تفسير الآية سا اتباع الائمة وهو مروي عن الصادق ع وعن الكاظم ع يعني انهم نقل بوصى محمد ص والم وصيا من بعدهم ولم نصل عليهم انتهى فظهر ان الآية الاولى على كل تقدير من التقدير المذكور لا ربط لها بمرامه اصلا وهو المطلوب (واما الآية الثانية فالامر فيها ظاهر اذ لا يجوز حمل الصلوة في كل مورد على الاركان المخصوصة بل لابد من ملاحظة المورد ورعاية اطراف الكلام وحياته من سابقه ولاحقه ثم استفادة المراد منه وقد ترى انه تعالى في قوله (فالاصدق ولاصلي ولكن كذب وتولي) جعل التصديق الذي

القول في احتجاج بعض العامة على المختار

الزوجة لها تمحض تام لذلك العنوان دون سائر الفروع (فهو عجم من هذه الجهة عبر في الآية بقوله يؤتون الزكوة وفهم به معناه الكنائس) فظهر ان الآية الثلاثة منطبقة على المشركين المخصوصين لجمعهم الوصفين وناظرة الى ذمهم بهذا كما نرى لارتباطه بمرام المستدل اصلا بل اجنبى عنه جدا (وظهر ايضا ان دليله الخامس كادلته السابقة فاسد لا محصل له وهو المطلوب) فتبين مما بيناه وحققناه ان ما قامه المبتثون من الادلة الخمسة لاثبات دعاهم من كون الكفار مكلفين بالفروع كلها كما عرفت واهية فاسدة (ثم قال النراقي قه وقد خالف في ذلك بعض العامة فقالوا بعدم تكليفهم بالفروع) واجتجوا بان له وجبت الصلوة مثلا على الكافر لكان اما حال الكفر وبعده والا لرباطل لامتناعه والثاني باطل بالاجماع على سقوط القضاء اما فاته حال الكفر وبانه لو كان واجبا لوجب القضاء كالمسلم والجماع تدارك المصلحة المتعلقة بتلك العبادات انتهى (اقول ان ما ذكره من الاستجاج الاول والثاني متين في غاية المتانة لكنه قد اجاب عنها بما لا يرجع الى معنى محصل حيث قل والجواب عن الاول انه ان اريد بكونه مكلفا حال الكفر كونه مكلفا في زمانه فنختار تكليفه بان يترك الكفر ويصلى كتكليف المحدث في زمان الحدث بالصلاة ولا امتناع فيه اصلا وان اريد كونه مكلفا مع الكفر وبشرطه فنختار انه مكلف به بعده بمعنى ان يتركه ويصلى ولا يازم منه القضاء لو لم يفعل لانه بامر جديد سلطنا اقتضائه وجوب القضاء ولكنه اذا لم يكن دليل على سقوطه والاجماع اسقطه (ومنه يظهر الجواب عن الثاني ايضا مع ان قياسهم فيه منتقض بالجمعة و ايضا الفرق واقع لان في حق الكافر لو امر بالقضاء حصل التنفر عن الاسلام (اقول و التامل فيما قد هناء يكشف عن فساد ما ذكره (واما ما علة من انه بامر جديد وكذا نعتة بالجمعة فقد بينا لا مرفيها على التفصيل في المجلد الثاني) ككشف الاستمرار في بيعت الا و امر فعليك المراجعة اليه حتى يظهر لك فساد ما ذكره ايضا) (ثم يقول قه وقد ذهب الى هذا القول من اصحابنا المتأخرين المحدث

القول فى الجواب عن الـاية الثالثة

وجود الرواية الشريفة وكونها فى نظره وقبال وجهه وعينه من اعجب الامور واغربها كما لا يخفى
 (مع ان معنى الـاية ليس ما ذكره المستدل وزعمه قه ومن تبعه لما عرفت ان الامام (ع) بقوله اترى
 النخ انكره صريحا وفهم عدم كونه مرادا بمعنى انه (ع) افاد ان المعنى الحقيقى فى قوله لا يؤتون
 الزكوة ليس به مراد بل المراد انما هو معناه الكنائى منه وهو عبارة عن عدم كونهم تحت التكليف
 ويعبر عنه بالفارسى بنودن ايشان در زير بار (واذا ظهر لك ان المراد به معناه الكنائى لا الحقيقى
 يظهر لك معنى الـاية الذى سكنت الامام (ع) عن بيانه (ف نقول انها ناظرة الى ذم المشرىكين المخصوصين
 فان المشرىكين على ما حقق فى محله ثلثة (منهم من كانوا تحت التكليف بمعنى انهم يعملون
 بشرائع الاسلام من الصلوة والعيام والحج وغيرها ولا ينكرون المعاد وهم الصوفية والشيخية
 والذهبية وامثال ذلك (ومنهم من لا يكونون تحت التكليف بمعنى انهم لا يعملون بشرائع الاسلام
 لكنهم يقرون بحقية المعاد ولا ينكرونه اصلا وهم اليهود والنصارى (و منهم من لا يكونون تحت
 التكليف بمعنى انهم لا يعملون بشرائع الاسلام وينكرون المعاد ايضا وهم عبدة الاصنام والكواكب
 وهؤلاء المشرىكين لجمعهم الوصفين افبح احوالا من الاولين والـاية كسائر الـايات مختصة بزمهم
 كيف والفران العظيم مشحون بزم هؤلاء المشرىكين بل الانبياء سلام الله عليهم انما بعثوا لـازالة
 هذا الشرك عن وجه الارض وتطهيره عنه (وسر التعبير عن المعنى الكنائى بايتاء الزكوة فيها دون
 سائر الاحكام ان الزكوة واجدة لخصوصية وغيرها فاقدائها وهى ان لها تممحن تام لان يكون
 الشخص رعية تحت التكليف بايتائها اذ الزكوة عنوانها رعية ومبرى وقوام سلطنة السلطان
 دائر مدار ذلك العنوان والا فلا يمكن حفظ الثغور ونظم المساكن وترتيب الامر للسلطان
 ولا جل ذلك جازله ان تقتل من لم يؤد حقه فان من كان رعية للسلطان ولم يؤد رعيته فهو
 مع انه مناقض صرف كان ياغيا له كما ان النبي صلعم كان يقاتل مانع الزكوة لذلك وليس الا ان

القول في الأدلة التي أقامها البحراني قه على الاختيار

سائر الفروع التي هي متلقاة من الامام والحديث صحيح السند باصطلاحهم صريح الدلالة فلا وجه لرده وطرحه (وما رواه النقة الجليل احمد بن ايي طالب الطبرسي في كتاب الاحتجاج عن امير المؤمنين ع في حديث الزنديق الذي جاء اليه مستدلاً بآي من القرآن قد اشتبهت عليه حيث قال ع فكان اول ما قيدهم به الاقرار بالوحدانية والربوبية والشهادة ان لا اله الا الله فلما اقرروا بذلك تلاه بالاقرار لبنيه بالنبوّة والشهادة بالرسالة فلما انقاد والذلك فرض عليهم الصلوة ثم الصوم ثم الحج الحديث (ومنها ما رواه الثقة الجليل علي بن ابراهيم القهفي قه في تفسيره عن الصادق ع في تفسير قوله تعالى وويل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة وهم بالكفر وهم كافرين حيث قال ان ترى ان الله طلب من المشركين زكاة اموالهم وهم يمشرون به حيث يقول وويل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة الخ انما ادعى الله للايمان به فاذا آمنوا بالله ورسوله افترض عليهم الفرض (وما ورد عن الباقر ع في تفسير قوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم حيث قال كيف يامر بطاعتهم ويرخص في منازعتهم انما قل ذلك للمأمرين الذين قيل لهم اطيعوا الله واطيعوا الرسول انتهى) اقول ان رفيقنا البحراني وان اجاد في نقل الرواية الادلى و الثالثة في المقام ضرورة ان كل واحدة منهما كما ترى نص وصريح في المطلوب الا انه ما اجاد في نقل الرواية الثانية التي هي رواية الزنديق فان الترتيب فيها ليس ناظرا الى مرحلة الطالب حتى تكون دليلاً للمنكرين ولا ناظرا الى مرحلة الامتثال حتى تكون دليلاً للمثبتين وانما هو ناظر الى اختلاف درجات الاحكام من حيث القرب والمنزلة فان بعضها اعظم قرباً ومنزلة من بعض اقلها واعظمها من الجميع انما هو التوحيد لانه اس الاساس ثم النبوّة والرسالة ثم الامامة وهو داخل في النبوّة وسيأتي انه امر بين الامرين وبرزخ بين العالمين ثم الصلوة ثم الصوم ثم الحج وسيأتي بيانه وح تكون روايته الزنديق اجنبية عن المطلوب اكن الاولى كالتالفة بمقتضى كونها نصابه كما عرفت ليست مورداً للخدشة والمناقشة اصلاً (والراقي قه اجاب عنه وقال : واما عن الثاني

القول في الأدلة التي أقامها البحراني على المختار

الكاشاني في الوافي في كتاب الحججة منه والمولى محمد أمين الاسترآبادي في الفوائد المدنية و الشيخ يوسف المتقدم في الحقائق قال في بحث غسل الجنابة منه في مسألة وجوب الغسل على الكافر بعد نسبته الى المشهور بين اصحابنا وتعليقه من جانبهم بكون الكفار مخاطبين بالفروع ما خلاصته ان ما ذكره منظوريه عندي من وجوه (الاول عدم الدليل على التكليف المذكور هو دليل عدم انتهى) ومحصله ان المراد بالاستصحاب ان وظيفة المدعي منحصرة في الاثبات ولا دليل له على مدعاه والمنكر يكفيه الاحتمال فاذا نحن نأخذ المقتضى وندفع احتمال المانع بالاصل ونحكم بعدم كونهم مكلفين بالفروع وهو المطلوب (لكن النراقي قد اجاب عنه بان لنائدة حيث قال الجواب عن دليله الاول فبوجود الدليل على التكليف المذكور وهو الادلة التي قد بينا ذكرها انتهى) اقول قد تبين مما قدمناه فساد الادلة التي ذكرت بحيث صارت يدك خالية عنها بالكلية فلم يبق لجنابك دليل واحد ليبدل على مدعائك فضلا عن الادلة (وح فلا اشكال في ان الحق انما هو للمنكر فانه يكفيه التمسك بالاصل من غير ان يحتاج الى اقامة دليل على مدعاه بل لو اقام دليلا على مدعاه فرضا لكان ذلك من باب التفضل والصدقة كما ان البحراني مع ذلك اقام دليلا على مدعاه (وقال الثاني الاخبار الدالة على توقف التكليف على الاقرار والتصديق بالشهادتين (منها ما رواه ثقة الاسلام في الصحيح عن زرارة قال قال لابي جعفر ع اخبرني عن معرفة الامام منكم واجبة على جميع الخلق فقال ان الله تعالى بعث محمدا صلعم الى الناس اجمعين رسولا وحجة الله على خلقه في ارضه فمن امن بالله و بمحمد رسول الله و اتبعه و صدقه فان معرفته الامام هنا واجبة عليه ومن لم يؤمن بالله ورسوله ولم يتبعه ولم يصدقه ويعرف حقهما فكيف يجب عليه معرفة الامام وهو لا يؤمن بالله ورسوله ويعرف حقهما الحديث (وهو كما نرى صريح الدلالة على خلاف ما ذكره فانه متى لم يجب معرفة الامام قبل الايمان بالله ورسوله فبطريق اولي معرفة

القول في بيان جواب النراقي قه وبيان فسادہ

منهم ان يصلوا او مع الكفر وانما ذلك شان المظالمين بالترتيب و لاشك ان المولى اذا امر عبده بشياً مرتباً فيقول له حين كونهما في البصرة اذهب الى البغداد فاذا دخلته ابن لي فيه بيتاً فاذا بنيت فافرشه واذا فرشته اكس فرشه وان تركت واحدا منها اضربك عشرة اسواط يكون العبد مكلفا بذهاب بغداد وبناء البيت فيه وافرشه و كس فرشه و يقال عرفا انه مكلف بجميع هذه الامور ولا يقال في شي منهن انه تكليف بما لا يطاق ولو ترك الجميع يستحق بترك كل منها ضرب عشرة اسواط رمع ذلك يصح ان يقال انه لم يكلف بناء البيت وهو في البصرة ولا بالافراش وهو لم يبن البيت بعدوانه ما لم يدخل بغداد كيف يجب بناء البيت ومعناه ان هذا التكليف ترتيبى لم يطلب المتأخر الا بعد المتقدم يعنى انه طلب ان يكون فعل المتأخر بعد المتقدم وهذا الطلب تحقق قبل تحقق المتقدم لانه يطلبه بعد فعل المتقدم و ان الطلب سيحقق بعده فمعنى الاحاديث ان الله لم يطلب معرفة الامام وهو لم يعرف الله اى حال عدم معرفته او الزكوة حال الشرك بل طلبه بالترتيب الانرى ان الله سبحانه طلب الصلوة من المؤمنين مطلقا ومع ذلك يصح ان يقال ان الله سبحانه امر العباد بعد دخول الوقت بالطهارة ثم الصلوة ثم نديهم الى التعقيب وان يقال ومن لم يتطهر من الحدث فكيف يجب عليه الصلوة وهو محدث نظير قوله فكيف يجب عليه معرفة الامام وهو لا يؤمن بالله وان يقال ان الله عجز طلب من المحدثين الصلوة وهم محدثون نظير قوله انرى انه طلب من المشركون زكوة اموالهم وهم يشركون به وان يقال اول ما كفهم به بعد دخول الوقت الطهارة فلما تطهر وانلأه بالصلوة فلما صلوا نلأه بالتعقيب نظير ما ذكر في حديث الزنديق (والحاصل انه حمل تلك الاخبار على الترتيب في تحقق الطالب وليس كذلك بل المراد بيان ترتيب الايمان بالمطلوبات ولذا قيد في الحديث الاول والثالث بقوله وهو لا يؤمن بالله وقواه وهم يشركون به الصريحين في الحالية اى لم يطلب عنهم معرفة الامام في هاتين الحاليتين وهو

القول في جواب النزاع فيه وبيان فساد

فالاول بعدم حجية شيئي من تلك الاخبار لودلت على ما راه اخذتموها بعمل العلماء الاخير وشهرة القدماء وآيات الكتاب وعمومات الاخبار المتواترة (اقول ان الجواب فاسد لا محصل له ضرورة ان الاخبار المذكورة لا مخالفة لها بعمل العلماء وانما مخالفتها مختصة بقولهم اذ العلماء يقولون بان الكفار مخاطبون بالفروع والخبر تدل على خلاف قولهم فقد ترى انه لا عمل في البس (مع ان حجية الاخبار ليست متوقفة على عملهم بها كيف والاخبار حجة ولو لم يعمل بها احد منهم بل ولوا عرض عنها كلهم) على ان قوله الاخير لا معنى له اذ لمورد ليس مورد للنزوح اذ مقابل العلماء انما هو الائمة الذين قالوا فيها ان الكفار ليسوا مكلفين بالفروع وح فلا يصح ان يفاد العلماء الاخير والافيلزم ان يكون نعوذ بالله ونستجير به مقابلهم اشرارا فقوله الاخير غلط صرف لا معنى له بل يكون ذكر شهرة القدماء بعد ذلك لغوا محض لا وجه له (و بما ذكرنا يظهر الامر في قوله وآيات الكتاب العزيز وعمومات الاخبار المتواترة ضرورة انك قد عرفت اننا بطلنا ادلة النزاع فيه وجعلنا يده خالية عنها بالكافة اذ قد بينا ان الايات كالاخبار مهمة و ساكنة عن قيود المكلف وح تكون هذه الاخبار بيانا لها وليس له شئ من آية او خبر كان مشعرا بان الكفار مكلفون بالفروع كي يتحقق مخالفة الاخبار له فضلا عن مخالفتها للآيات وعمومات الاخبار المتواترة (وعلى فرض التسليم لانعارض بين العمومات والاخبار الخاصة وانما تكون العمومات مختصة بها كما لا يخفى) فظهر ان جوابه الاول فاسد تركيبا وافرادا (ثم اشار الى جوابه الثاني حيث قال ونانيا بعدم دلالتها على مطلوبه اصلا وذلك لان مرادنا يكون الكفار مكلفين بالفروع ان الله سبحانه هل طلب منهم ان يؤمنوا ثم يصلوا مثلا فهم حال كفر هم مكلفين بالانبات ، ذاك الترتيب اى الايمان والاولا ثم الصلوة حتى لو تركوها معا يترتب على تركهم الصلوة ما يترتب على ترك المؤمن اياها من العقاب والقضاء لولا الدليل على سقوطه وغير ذلك ولم يرد ان الله يطلب

القول في بيان فساد جواب النراقي رحمه

وهي ما يتوقف وجوب ذى المقدمة عليه بحيث ينتفى وجوبه بانتفائه كالا سلام فان تعلق الاحكام الواقعية على الشخص دائر مداره وجودا وعدما فهو مقدمة للوجوب كما انه كالبلوغ والعقل شرط للتعلق وهذا معنى كون الترتيب في مرحلة الطلب (والى هذا المعنى اشار الامام في الحديث الاول وقال فمن لم يؤمن بالله ورسوله ولم يعرف حقهما فكيف يجب عليه معرفة الامام وهو لا يؤمن بالله ورسوله) وفي الحديث الثالث قال انما دعى الله للايمان به فادا آمنوا بالله ورسوله افترض عليهم الفرض (وقال في صدره اترى ان الله طلب من المشركين زكوة اموالهم وهم يشركون به وذلك معنى نصوصيتها في كون الترتيب في مرحلة الطلب كمالات يخفى) الثانية مقدمة الوجود او الصحة و هي ما يتوقف وجود ذى المقدمة وصحته عليه بحيث ينتفى وجوده او صحته بانتفائه كالذهاب الى مكة مثلا فانه مقدمة للوجود و شرط له كما ان الطهارة بالنسبة الى الصلوة مقدمة للصحة و شرط لها (وهذه المقدمة مختصة بمرحلة الامتثال التي هي مؤخرة عن مرحلة التعلق و التنجز وذلك يقتضى انه لا طلب من الشارع في هذه المرحلة حتى يتصور الترتيب فيه اذا المفروض ان الواقع تعلق على الشخص و تنجز عليه وقد قرر في محله ان مرحلة التنجز ليست راجعة الى الشارع اذا الشارع لو كان فيها مرجعا واستند التنجز اليه للزم التسلسل الراجع الى التناقض وانما العقل بالخصوص مرجع في هذه المرحلة وهو سلطان فيها والتنجز مستند اليه اذا الواقع يتنجز باعطاء العقل فهرسته على المكلف على وجه يرجع ما بالانذار الى ما بالذات فان الحكم مادام في مرحلة الثبوت والتعلق لا ينجزه بعد لعدم وصوله الى غايته ولذلك لا اثر له من استحقاق العقاب في المرحلتين اصلا بل لا يتصور المخالفة والمعصية في واحدة منهما ابدا لكنه اذا وصل الى غايته و هي المرحلة الثالثة نجز والواقع يتنجز عند ذلك والمكلف يكون ح في وثائق الحكم بمجرد قراءة العقل فهرسته عليه فلا يكون له يدولا علاج حتى يخضع نفسه من وفاقه فيأني بنفسه مقام العمل

القول في بيان جواب النراقي قه وبيان فساد

كذلك كماله يطلب الصلوة والمرء محدث أى مع هذا القيد فإنه لو كان مطلوباً والحال هذه لصح
أدليست الصحة الاموافقة المطلوب وهذا ظاهر غاية الظهور وأما الحديث الأخير فلا دلالة له
اصلاً انتهى (ومحصل جوابه الثانى ان الاخبار المذكورة لادلالة لها على مطلوب الخصم اذا اخبار
المذكورة لانظر لها الى الترتيب فى مرحلة الطلب كما زعمه المستدل وانما نظرها الى الترتيب
فى مرحلة الامتثال و الاسلام كالطهارة شرط لصحة الصلوة و الامتثال بها فعلى الكافر ان يزيل
الكفر عن نفسه بقبوله الاسلام ثم يصلى كما على المسلم المحدث ان يزيل الحدث عن نفسه بالنظر
ثم يصلى) نظيره ان المولى اذا امر عبده بأشياء مرتباً فيقول حين كونهما فى البصره اذهب الى
البعد اذا زاد خاتمه فان اى فيه بيتاً اذا بنيت فافرشه الخ فكما ان الترتيب فى هذا المثال انما هو فى مرحلة
الامتثال وكذا فى المقام (فادانظر لك ان الترتيب فى الاخبار المذكورة ليس ناظر الى مرحلة الطلب وانما
هو ناظر الى مرحلة الامتثال يظهر لك بطلان الاستدلال ضرورة انه كما يصح ان يقال فمن لم يتطهر
فكيف يجب عليه الصلوة وهو محدث وان قال انه اترى ان الله طلب من المحدث الصلوة وهو
غير متطهر هكذا يصح ان يقال فمن لم يؤمن بالله ورسوله فكيف يجب عليه معرفة الامام و
هو لا يؤمن بالله ورسوله كما فى الحديث الاول ويصح ان يقال ان الله طلب من المشرىكين
زكوة اموالهم وهم بشر كون به كما فى الحديث الثالث ويصح ان يقال اول ما كلفهم به بعد دخول
الوقت الطهارة فالما تطهر واولاء بالصلوة فلما صلوا اتلوا بالتعقيب نظير ما ذكر فى الحديث الأخير
وهو حديث الزنديق راجح نكون الاخبار المذكورة دليلاً لخصوص الميثبتين (هذا محصل كلامه
وملخص مراده قه) لكنه فاسد لا يرجع الى معنى محصل ضرورة ان الاخبار المذكورة نص فى
كونها ناظرة الى الترتيب فى مرحلة الطلب لالى الترتيب فى مرحلة الامتثال كما زعمه النراقي قه
فان ما ذكره اشباهه وخلط مقدمة بمقدمة اخرى حيث ان اما مقدمتين (الاولى مقدمة الوجوب

القول في بيان فساد جواب النراقي

لاشعار فيه بالمعنى الذى ذكره اذ الترتيب فيه كما عرفت ليس ناظر الى مرحلة الامثال كما زعمه المجيب وقه ولا الى مرحلة التعاقب كما زعمه المستدل وانما هو ناظر الى بيان اختلاف عظم مراتب الامور شأنا وقربا. ومنزلة عنده تعالى كما تقدمت اليه الاشارة و قلنا اولها التوحيد ثم النبوة ثم الامامة لدخوله فى النبوة بمقتضى الخلافة (وقوله ع فلا انقاد والذالك فرض عليهم الصلوة ثم الصوم ثم الحج اشارة لطيفة الى اختلاف الاور فى الرتبة فانه تعالى فرض الصلوة على عباده كل يوم فى اوقات خمسة وفرض الصوم عليهم فى كل سنة شهرا واحدا وفرض الحج عليهم اذا استطاعوا فى تمام العمر مرة واحدة) هذا معنى الحديث الشريف لا ما زعمه المستدل والمجيب واما نظيره بمسئلة المولى والعبد فالفساد فيه اوضح ضرورة ان الفرق بين مانحن فيه وبين المثال المذكور واضح فان الاسلام بمقتضى كونه مقدمة للوجوب للكافر يجب عليه ان يكون مسلما وعبد الله تعالى ثم يصير مكلفا بالصلوة مثلا ووح يصح ان يقال ان الكافر قبل قبوله الاسلام فكيف يجب عليه الصلوة وهو كافر فقد ترى ان الترتيب فى المقام حاصل بخلاف المثال فانه لا ترتيب فيه اذ الترتيب فرع تعدد الواجب ولا تعدد فيه كيف والعبد مادام فى البصرة ليس يجب عليه الا واجب واحد وهو بناء البيت فى البغداد والذهاب الى البغداد كالذهاب الى مكة ليس بواجب لما عرفت انه لا طلب فى مرحلة الايمان والايجاد وانما هو فى مرحلة التعاقب والمفروض ان البناء وجب وتنجز عليه وهو فى البصرة غاية الامر انه لا يقدر عليه وهو فى البصرة وح فلا يصح ان يقال ان العبد اذا لم يذهب الى البغداد فكيف يجب عليه البناء وهو فى البصرة بل يجب ان يقال انه اذا لم يذهب الى البغداد فكيف يقدر عليه وهو فى البصرة فقد ترى انه لا ترتيب هنا وهذا هو الفرق بينه وبين مانحن فيه (لكن العبد اذا ذهب الى البغداد وهو لم يبن البيت بعد فقبل بنائه البيت يصح ان يقال انه اذا لم يبن البيت فكيف يجب عليه فرش البيت (وكذا اذا بنى البيت ولم يفرشه بعد وح يصح ان يقال ايضا انه اذا لم يفرشه فكيف يجب عليه كنسه امدم تحتق الموضوع فيها) وحاصله ان

القول في بيان فساد جواب النزاع في قه

باتيان الواجب في الواجبات وترك العمل في المحرمات (ويقر العقل فهرسته عليه بهذا النحو عند انكشاف الواقع عليه ويقول له ايها المكلف ان الواقع الى الان كان محجوباً عنك ومخفياً عليك بمقتضى جهلك لكن الان انكشف الواقع عليك ووصلت اليه فعليك العمل بمقتضى علمك والا فيتحقق مخالفة المولى ومخالفته مستلزمة للعصيان وهو علة تامة لاستحقاق العقاب وهو ضرر و دفع الضرر واجب ورجع ما بالغير الى ما بالذات فالمكلف عند ذلك ياتي بنفسه مقام العمل باتيان الواجب وترك الحرام فظهر انه لا طلب ولا ترتيب في مرحلة الايمان والامتنال وح فالمكلف بالحج لا بدله بمقتضى قراءة العقل فهرسته عليه ان يذهب الى مكة ليأتى بالحج و يوجد فيها كما ان المكلف بالصلوة لا بدله ان يتطهر ويصلي لكن المكلف بالحج وهو تارك للذهاب الى مكة ليأتي بالحج فيها فلا يصح ان يقال فمن لم يذهب الى مكة فكيف يجب عليه الحج وهو تارك للذهاب اليها لما عرفت ان الذهاب اليها ليس بواجب كي يصح ذلك بل هو مقدمة لايجاد الحج و اتيانه و لاعتماد لترك المقدمة وانما العقاب على ترك الحج فقط و ذلك دليل على ان الذهاب اليها ليس بواجب ولا مطلوب فيجب ان يقال فمن لم يذهب الى مكة فكيف يقدر على ان ياتي بالحج و يوجد وهو تارك للذهاب اليها (وكذا المكلف بالصلوة اذا لم يتطهر ليأتى بالصلوة مع الطهارة فلا يصح ان يقال فمن لم يتطهر فكيف يجب عليه الصلوة وهو محدث لما عرفت ان الطهارة ليست بواجبة اذا عقاب في تركها كي يصح ذلك وانما هي مقدمة للصحة و شرط للامتنال فيجب ان يقال فمن لم يتطهر فكيف تصح منه الصلوة وهو محدث (فالنراقي قه كما ترى خلط مقدمة الوجوب بمقدمة الصحة والوجود وكذا خلط مرحلة المعاق بمرحلة الايمان والامتنال وليس ذلك الاشتباها من جنابه قه) وانما ما ذكره قه وقال اول ما كلفهم به بعد دخول الوقت الطهارة فلما تطهروا تلاه بالصلوة فلما صلوا تلاه بالنعيب نظير ما ذكر في حديث الزنديق فهو فاسد ضرورة ان الحديث

القول في بيان فساد دعوى بيان فساد جواب النراقي قه

الاصول ايضا ليس في محله مع ان قياسه بدعوة المجتهد انما هو قياس مع الفارق كما لا يخفى (فظهر ان الجواب كاستدلال فاسد لا محصل له) ثم قال قه الرابع الاخبار الدالة على وجوب طلب العلم كقولهم مع طلب العلم فريضه على كل مسلم فان موردها المسلم دون مجرد البالغ العاقل و اجاب النراقي قه عن ذلك بقوله واما عن الرابع فبان ايجاب طلب العلم على المسلم لا يقتضى عدوه على غيره وكان للتخصيص نكتة كما يأنى انتهى (اقول ولا يخفى فساد الاستدلال والجواب ايضا) (والامر في الاول ظاهر فان اخبار الباب ليست ناظرة الى بيان وجوب تحصيل العلم بالاحكام الواقعية المعبر عنها بالفروع كما زعمه المستدل وانما هي ناظرة الى بيان وجوب تحصيل معرفة الله سبحانه اذ العلم في الايات والاخبار ينصرف اطلاقه الى معرفته تعالى وذكر المسلم فيها انما هو من باب الاشرفية لان الحكم دائر مدار العنوان وجودا و عدم ما كى يختص الحكم بالمسام ولا يشمل الكافر) وبالجمله ان الخبر الشريف كقوله اطلبوا العلم من المهد الى اللحد لا ربط له بما ذكره البحراني قه وانما هو مختص بما ذكرناه كما يظهر ذلك لمن تأمل في خصوصية بعض الفاظه المفردة وقد اشرنا اليها في بعض مؤلفاتنا واعرضنا عن بيانها هنا تكالا الى ما اشرنا اليه هناك وكيف كان فلا اشكال في بطلان استدلاله قه (وفي الثاني اظهر فانه بعد تسليم كون الاخبار المذكورة ناظرة الى ما ذكره المستدل مما شاة لا اشكال في ان المجيب لا يمكن له حملها على الاشرفية ضرورة ان ذلك فرع لان يكون له دليل يدل على مدعاه عموما او خصوصا وقد عرفت مما بيناه انه لا دليل له على مدعاه اصلا ورايت ان يده خالية عنه جدا فيظهر لك ح ان حملها على الاشرفية مما يستحيل ولا يعقل (الاترى ان الامام ع اذا قل قلد العالم مثالا يجوز حمله على الاشرفية بزعم جواز تقليد الجاهل فكما انه مضحك فكذا الامر في المقام بل ولو سلم ان له دليل دال على مدعاه فرضا لا يمكن له حملها على الاشرفية ايضا المستدل بقوله ان موردها المسلم دون مجرد البالغ

القول في بيان الدليل الثالث الذي أقامه البحراني على المختار

الاخيرين نظير ما نحن فيه دون الاول وذلك معنى الفرق بينهما وهو معنى فساده (فتبين بما بيناه ان جوابه الثاني كالجواب الاول فاسد لا معنى له وهو المطالب (ثم قال البحراني في الثالث لزوم تكليف ما لا يطاق اذ تكليف الجاهل بما هو جاهل به تصورا وتصديقا عين تكليف ما لا يطاق (واجاب عنه النراقي في بقوله واما عن الثالث فبان انه ما يتم في حق الكافر الذي لم يسمع بمجيب النبي و ان له شرائع واحكاما ولم يخطر بباله والحق في مثله عدم التكليف ببعض الاصول ايضا والكلام فيمن سمع دعوة النبي وتصور اجمالا انه يدعي احكاما وتكليف ذلك ليس تكليفا بما لا يطاق و الا لكان تكليف العامي الذي سمع دعوة المجتهد وتصور بالاجمال انه يبين احكاما للمكلفين تكليفا بما لا يطاق انتهى (اقول ولا يخفى فساد الاستدلال والجواب (والامر في الاول واضح ضرورة ان المستدل وان كان رفيقنا في المسئلة وشريكنا في المدعى الا ان الظاهر من استدلاله انه لا اطلاع له على محل النزاع اصلا اذ الكلام ليس في المرحلة الثالثة وانما هو في المرحلة الثانية فن دعاه ان الاسلام شرط للشعاق ومقتضاه انه لا يعقل ان يكون الكافر متعلما للاحكام الواقعية والالزام وجود المعلوم بدون العلة وهو محال وح فلا يرتبط استدلاله بدعاه بل يكون منافيا له فان المثبت عند ذلك يقتدر على ان يقول انه اعترف بان الكافر مكلف بالفروع غايه الامر ان الكافر الجاهل كالمسلم الجاهل معذور اذ الجهل منشأ للعذر كما ان العلم منشأ للتنجز و ذلك معنى فساده (والامر في الثاني اوضح ضرورة ان سماع دعوة النبي وعدمه وتصوره اجمالا وعدمه لا ربط لشيئ من ذلك بما نحن فيه فان كل ذلك معتبر في مرحلة التنجز لا في مرحلة التعاق اذ من المعلوم ان من لم يسمع دعوة النبي كان معذورا ولا يلزم منه تكليف بما لا يطاق بوجه اصلا مع انه ليس لباصولا فان اصل الدين انما هو واحد وهو عبارة عن التوحيد وعقد القلب بوحداية تعالى بمقتضى ان الاعتقاد بالنبوة انما هو في طوله لا في عرضه فقوله والحق ان في مثله عدم التكليف ببعض

القول في بيان دليله السادس الذي أقامه على المختار

الكذب ضرورة أنها تدل على أن الكافر يغتسل قبلا ثم يسلم وهو خلاف ضرورة الدين أو شبهة في أن الغسل في حال الكفر موجب لنجاسته البدن و هي مانعة عن الصحة بالضرورة فالرواية كما ترى مخالفة للضرورة والبداهة و لا يعقل صدور ما عمن هو معدن العصمة و الطهارة (على أن الرواية مخالفة لمدعى المجيب أيضا فإن مدعاه أن الإسلام شرط لصحة العمل ومقتضاه وجوب وقوع الغسل بعد الإسلام والا فلا يعقل صحته لكن الرواية تدل على أن يغتسل قبلا ثم دخل في الإسلام وهو كما ترى خلاف مدعاه وضد مقصوده و مراعاة الرواية مجعولة قطعاً و غير صانعة عن المعصوم جزماً (فتبين مما بيناه أن جوابه الخامس أي ما فاسد لا محصل له) ثم قال في السادس اختصاص الخطاب القرآني بالذين آمنوا (وورد يا أيها الناس في بعض وهو الأقل يحمل على المؤمنين بحمل المطلق على المقيّد والعام على الخاص كما هو القاعدة المسلمة بينهم) انتهى (أقول إن ما ذكره في الآيات المختصة بالمؤمنين وأن كان برهاننا الآن جملتها مقيدة للمطالقات ومخصصة للعمومات مثل قوله يا أيها الناس اعبدوا ربكم وقوله ولله على الناس حج البيت وقوله فمن يعمل مثقال ذرة الخ و أمثال ذلك غير جيد إذا الخصم يحقّدر في الجواب ويقول أنك إذا قبلت إطلاق الآيات وعمومها فمنع عن حمل المطلق على المقيّد والعام على الخاص ونحمل دليلك من قوله يا أيها الذين آمنوا على الأشرافية ونحكم بأن الكافر مكلف بالفروع لكننا إذا قطعنا نفس الخصم بأنه لا إطلاق ولا عموم في الآيات وأنما هي مبهمة وساكنة عن بيان قيود المكاف ودليلنا هو قوله يا أيها الذين آمنوا كان بيانها فلا يقدر ح على أن يحمله على الأشرافية (ولذا أجاب عنه التراقي في بقوله واما عن السادس فبان اختصاص بعض الخطابات لا يدل على اختصاص البواقي وليس ذلك من مقام حمل المطلق والعام على المقيّد والخاص أصلاً ولعلّ النكتة في التخصيص اشرافية المؤمنين أو لاجل أنهم كانوا يطيعون الأوامر ويتبعونها ويتفحبون عنها دون الكفار (مع أنه قد يخص الحكم الشامل للكفار

القول في بيان دليله الخامس الذي اقامه على المختار

العاقل جعل المسلم واسطة في العروض و عني بها كون الحكم دائرا مدار العنوان وجودا و
 عدما وذلك بمقتضى كونه مشتملا على الاثبات والنفي انما يقتضى ايجاب طلب العلم بالفروع على
 المسلم وسلبه عن الكافر ولا شبهة في انه لا يمكن له حمله على الاشرفية واعمال النكتة فيها
 كيف وهو مما يستحيل ولا يعقل (فظهر ان جوابه الرابع ايضا فاسد لامحصل له وهو المطلوب
) ثم قل له الخامس انه كما لم يعلم انه صلعم امر احدا ممن دخل في الاسلام بقضاء صلوه كذلك
 لم يعلم منه انه امر احدا منهم بالغسل من الجنابة بعد الاسلام مع انه قل ما ينفك احد منهم من
 الجنابة في تلك الازمنة المتطاولة ولو امر بذلك انقل وصار معلوما (واما ما رواه في المنتهى عن
 قيس بن عاصم واسد بن حصين مما يدل على امر النبي صلعم بالغسل امن اراد الدخول في الاسلام
 فخير علمي لا ينهض حجة انتهى) اقول ولا يخفى ان ما ذكره هو برهان للمطلوب و دليل
 على المدعى ضرورة ان غسل الجنابة لو كان واجبا على الكافر لامره به بعد الاسلام مع انه لم يأمر
 احدا بذلك والانتقل اليه ويكشف ذلك ان الكافر ايس مكلفا بالفروع وهو المطلوب (لكن التراقي
 قه اجاب عن الاستدلال المذكور بقوله واما عن الخامس فيكناية عمومات الغسل عن الامر بتساهلهم
 كمسائر التكليف بل لاجل ورود تلك العمومات لا حاجة الى النقل او امروا بالغسل (مع انه نقل
 امر قيس بالغسل حتى اسام و قال اسد وسعد لسعد و اسعد كيف تصنعون اذا
 دخلتم هذا الامر قلنا تغتسل ولشاهد شهادة الحق وذلك بشعر بدون ذلك معروفا بينهم متداول
 عندهم انتهى) اقول ولا يخفى فساد الجواب اذ قد تقدم كرارا انه لاعوم ولا اطلاق في الايات
 لما عرفت انها كالاخبار مهملة وساكنة عن بيان قيود المكلف فلا عموم فيها حتى يكون كافياله
 عن الدليل بالخبر وس كيف وقد جعلنا كما عرفت يده خالية عن الدليل فضلا عن العمومات والاطلاقات
 فالتوهم لامعنى له (واما الرواية فلا حجية لها لانها عامية و كتب الخاصة عنها خالية مع انها واضحة

القول في بيان الأدلة التي أقامها العلامة على مختاره

ضرورة أنه مختص بالمؤمنين وليس شاملاً للكفار أصلاً وذلك معنى فساد (وإن أراد به الثالث فهو كسابقه أيضاً فاسد ضرورة أنه مختص بمؤمنين أهل الكتاب وليس شاملاً للكفار ولا السائر المؤمنين وذلك معنى فساد فظهر أن كلامه قه على كل تقدير فاسد لا معنى له) فتبين بما بيناه أن جوابه السادس كالأجوبة السابقة فاسد لا محصل له كما تبين فساد جميع أدلته أيضاً بحيث صارت يده خالية عنها بالكلية (وأما رقيقة البحراني قدس الله نفسه فهو وإن أقام لمدعاه أدلة ستة كما ذكرناها تفصيلاً فيما تقدم إلا أنه قد ظهر مما ذكرنا جودة الجميع ومثاقته سوى دليله الثالث والرابع منها لماعرفت من عدم دلائلهم على المدعى بل كونهما قادحين له (هذا مجمل الكلام في بيان أدلة البحراني قه على مدعاه) فهو لما فرغ من بيان أدلته شرع إلى ذكر استدلال آية الله العلامة نور الله ضريحه حيث قال احتج العلامة قه في المنتهى على أن الكفار مخاطبون بالفروع بوجوه (منها قوله سبحانه والله على الناس حج البيت ويا أيها الناس اعبدوا ربكم) (ومنها أن الكفر لا يصلح للمانعة حيث أن الكافر متمكن من الإيمان أولاً حتى يصير متمكناً من الفروع) (ومنها قوله تعالى لم نك من المصلين و قوله تعالى فلا صدق ولا صلي وقوله سبحانه وويل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة انتهى) (أقول أنه قد ظهر مما مر فساد الجميع ولا حاجة إلى اعادته) لكن البحراني قه أجاب عنه بقوله والجواب عن الأول بما عرفته من الأخبار الدالة على عدم التكليف إلا بعد معرفة المكلف والمبلغ وبما ذكر في الوجه الثالث، والسادس انتهى (أقول ولا يخفى فساد الجواب لماعرفت أن كل واحد من الأخبار المذكورة في الوجه الثاني والآيات المذكورة في الوجه السادس من قوله يا أيها الذين آمنوا إنما هو بيان الآيات المهمة أولاً لإطلاق ولا عموم فيها حتى يكون مقيداً لإطلاقها ومخصصاً لعمومها كما زعمه قه والافقه تدر الخصم في الجواب ويقول أنك إذا قبلت الإطلاق والعموم فيها فنحمل أخبارك وآياتك على الشرفية ونحكم بأن الكافر مكلف بالفروع وذلك معنى فساد واما الوجه

القول في بيان فساد جواب الدراقي

ايضا بالمؤمنين كقوله سبحانه يا ايها الذين آمنوا انتهى (اقول ان بطلان الفقرة الاولى قد سبق بيانه فلا نعيده) واما الفقرة الثانية وهي قوله مع انه قد يخص الحكم الشامل الخ فنقول في بيان بطلانها ان الظاهر من كلامه انه قد خفي عليه مفاد هيئة الماضي والامروح فلا بد لنا من ان نشير الى مفاد هيئتها حتى يظهر مانحن بصدده (ومجموله كما حقق في محابه ان مفاد هيئة الماضي بدليل الاطراد انما هو تحقق المادة ومفاد هيئة الامر ايضا بدليل الاطراد انما هو البعث على المادة اي بعث الفاعل على اتصافه بها فادنى درجة الايمان انما هو تحققه وحصوله في الشخص و فوقه انما هو اتصاف الشخص بالايمان والاتصاف له مراتب ودرجات بعضها فوق بعض (وحاصله ان الحكم في الآية ليس شاملا للكفار كما زعمه المجيب فانه وانما هو مختص بالمؤمنين كقوله يا ايها الذين آمنوا في سائر الايات فكانه تعالى قال ايها المؤمنون لا تقنعوا بتحقيق الايمان فيكم لانه مما يزول بسرعة وانصفوا به حتى يكمل ايمانكم فاذا ظهر اختصاصه بالمؤمنين يظهر ان ما ذكره فاسد لا معنى له (وبعد الاغماض عما ذكر ان المفسرين قد ذكر وافى تفسير الآية اقوالا ثلثة) كما في مجمع البيان قيل فيه ثلاثة اقوال (احدها وهو الصحيح المعتمد عليه ان معناه يا ايها الذين آمنوا في الظاهر بالافرار بالله ورسوله آمنوا في الباطن ليوافق باطنكم ظاهركم ويكون الخطاب للمنافقين الذين كانوا يظهرن خلاف ما يبطنون (وثانيها ان يكون الخطاب للمؤمنين على الحقيقة ظاهرا وباطنا فيكون معناه أثبتوا على هذا الايمان في المستقبل وداوموا عليه عن الحسن واختاره الجبائي (وثالثها ان الخطاب لاهل الكتاب امروا بان يؤمنوا بالنبي صلعم والكتاب الذي انزل عليه كما آمنوا بما معهم من الكتب انتهى) فذا عرفت ان الاقوال في تفسير الآية منحصرة في ثلثة يظهر لك فساد ما ذكره وافاده (فاما نقول انه قد انت اراد به الاول فهو فاسد ضرورة انه مختص بالمنافقين وليس شاملا للكفار ولا للمؤمنين وذلك معنى فساد (وان اراد به الثاني فهو ايضا فاسد

القول في بيان فساد دلالة الآيات الثلاث على مختار العلامة

وعن الثالث فبحمل الاولى على المخالفين المقربين بالاسلام اذ لا نصريح فيها بالكفار (ويدل عليه ماورد في تفسير علي بن ابراهيم من تفسيرها باتباع الائمة اى لم يكن من اتباع الائمة ع و هو مروي عن الصادق وفسر المصلى في الآية بمعنى الذى بلى السابق فى الحلية قال فذلك الذى عنى حيث قال لم نك من المصلين اى لم نك من اتباع السابقين (وعن الكاظم ع عنى اننا نقل بوصى محمد صلعم والاوصياء من بعدهم ولم نصل عليهم انتهى) اقول ولا يخفى ان فى الآية تصريح بسان الطائفة المذكورة فيها كفرون وهو قوله عج وكنا نكذب بيوم الدين ومع ذلك لادلالة لها ايضا على مدعى المستدل اصلا بل هى اجنبية صرفة عما نحن فيه جدا كيف وقد ذكرنا سابقا ان الصلوة فى قوله لم نك من المصلين لا فرغ فيها بين ان يكون المراد بها الخوع الذى هو الاركان المخصوصة او العطف الذى هو المعنى المغوى لها او التبعية التى هى مصداق من مصدايق الخضوع على كل تقدير اجنبية عن مدعى المستدل لما عرفت ان معناها على كل التقادير اننا لم نك من هذه السلسلة بمعنى انه لسنا نحن من المسلمين بل كنا من الكافرين وذلك معنى فساده (ومما ذكرنا يظهر فساد ما اجابه التراقيه حيث قال وكذا ما ذكره فى الجواب عن الثالث من الحمل على المخالفين المقربين بالاسلام وانه لا نصريح فيها بالكفار فانهم يقولون بعد ذلك وكنا نكذب بيوم الدين فان المخالفين لا يكذبون بيوم الدين^١) واما ماورد فى تفسير الآية فمع ضعفه وعدم انتهاضه حجة لذلك بل لا يصح الاحتجاج لركانت من الاخبار الصحيحة ايضا اذ لم يثبت حجية اخبار الاحاد فيما عدا التكليف والمورد ليس منها فيه انه يمكن ان يكون من البطون التى لانما هم العمل بنواهرها ولا نراحمها انتهى (اقول ان فساد الخدشته والمناقشة فى التفسير المذكور واضح بل غنى عن البيان) ثم اجاب البحرانى قه عن الآية الثانية بقوله واما الآية الاخرى فبجو ازحل الصلوة فيها على ما دلت عليه الاخبار فى الآية الاولى فان اللفظ من الانماط الجملة المتشابهة المحتاج فى تعيين المراد منها الى التوقف

القول في جواب البحرانيّ قه عن الدليل الثاني للعلامة رض

الثالث فقد ظهر ماسبق انه لا معنى له (لكن النراقيّ قه اجاب عن الجواب المذكورة بقوله ثم بما ذكرنا يظهر ما في بعض اجوبته عن احتجاجات المنتهى انتهى (ومحصله ان الاخبار المذكورة و قوله يا ايها الذين آمنوا ليس شيئاً منهما مقيد اولاً مخصصاً الايات المذكورة وانما هما مقتضى اطلاق الايات وعمومها يحملان على الاشرفية ويحكم بان الكافر مكلف بالفروع (اقول قد ظهر مما ذكرنا فسادُه فلا نعيده (ثم اجاب البحرانيّ قه عن الدليل الثاني للعلامة رض بقوله وعن الثاني انه مصادرة انتهى اقول ان الجواب في غاية المتانة والجودة اذ النزاع ليس الا في ان المنكر يقول ان الاسلام شرط للعقل ومقتضاه انه لا يعقل تعلق الاحكام الواقعية على الكافر في حال كفره و الا فيلزم وجود المعلول بدون العلة وهو محال والمثبت في قبالة يقول ان الاسلام كالطهارة شرط للصحة بمعنى ان الكافر كالمحدث والبحرانيّ قه يقول له ايها المثبت النزاع انما هو في مرحلة انعاق لافي مرحلة الامتثال والاما كان للاختلاف معنى اصلاً وارتفع موضوع النزاع من البين جداً الانرى ان المحدث تعلق وتنجز عليه الحكم ومن الواضح المعلوم انه لا بد له ان يتطهر و يصلى فلو كان الكافر كالمحدث كما هو مدعائك لكان النزاع مضحكا فالقول بان الاسلام كالطهارة شرط للصحة والكافر كالمحدث عين المدعى دليلاً ولا شبهة في ان معنى المصادرة ليس الا ذلك و هو معنى فساده (لكن النراقيّ اجاب عن الجواب المذكور بقوله واما ما ذكره جواباً عن الثاني من انه مصادرة فمأسد جداً لان بعد عموم الخطاب ووجود المقتضى يكفي عدم ثبوت المانع فعلى مدعيه الانبات رادعائه كون شيئاً مانعاً من المصادرات انتهى (اقول والعجب من النراقيّ قه تكراره عموم الخطاب بعدما قلنا انه مكرراً ان ليس له عموم الخطاب كما قلنا ان ليس له المقتضى بل بينا فيما مر ان المقتضى مفقود والمانع موجود (فظهر ان جواب البحرانيّ في غاية الصحة والمتانة و جواب النراقيّ في نهاية السخافة والركاكة (ثم البحرانيّ قه اجاب عن الدليل الثالث للعلامة قه بقوله

القول في بيان ادلتنا الدالة على مختارنا

الحكم بدون الموضوع ضرورة ان موضوع الاحكام الواقعية في مرحلة التعلق انما هو العبودية و العبودية لله سبحانه وتعالى اذا الاحكام الواقعية خدمات الموالية ووظائف العبودية ولا يصح ارجاعهما الا الى من كان عبد الله جل وعلا لان ارجاع الخدمات والوظائف اليه فرع كونه عبد الله عجل يعني بندگی فرع بندته شذنت و مع انفاء العبودية لا يمكن ارجاعهما اليه وكان ذلك من باب السالبة بانتفاء الموضوع لما عرفت ان العبودية موضوع للاحكام وهي لا تحقق الابان يتخذ مولى لنفسه ونفسه عبد الله عجل وذلك لا يتحقق الا بالاسلام فهو محقق لموضوع الاحكام فالكافر في حال كفره لا يعقل ان يكون متعلقا لها والا للزم وجود الحكم بدون الموضوع وهو محال (ولو قيل ان الكافر يجب ان يكون مكلفا بالفروع فانه عبد لله عجل اذا العبودية التكوينية القهرية موجودة فيه لكونه خلقا و مكنونه تعالى كسائر خلقه ومكنونه هي كافية في تحقق الموضوع ولا يلزم في تحققه وجود العبودية الاختيارية والا فينتقض بقوله عجل ان الذين تدعون من دون الله عباد امثالكم و بمن اتباع عبدا من مولا فانه بمجرد الاتباع يكون عبدا للمبتاع مع انه لا يعلم بالحال كي يتخذ مولى لنفسه ونفسه عبدا فكماله عبد للمبتاع قهرا كذلك الكافر عبد لله تعالى قهرا فلا اشكال في كونه مكلفا بالفروع (لقيل ان موضوع الاحكام انما هو العبودية الاختيارية لا القهرية اذا العبودية القهرية مسامحة محضه ليس معناها الا المخلوقيه ولا يجوز اطلاق العبودية عليها في مورد فضلا عن اطراده بل المراد في جميع الموارد انما هو العبودية الاختيارية (كما في التشهد واشهادان محمد عبده (وقوله تعالى سبحانه الذي اسرى بعبده (وقوله عجل يا عبادي الذين اسرفوا (وقوله ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الى غير ذلك من الموارد (وعبادي في قوله عجل عباد امثالكم عبارة عن الاصنام وهي بمقتضى كونها جماد الانصالح للعبودية و ذلك قرينة على ان المعنى الحقيقي ليس بمراد وانما المراد لازمه وهو المخلوقية يعني ان اللفظ كناية عن المخلوقية (والمعنى ان الاصنام

القول في بيان ادلتنا الدالة على مختارنا

انتهى (اقول ولا يخفى ان لفظ الصلوة ليس من الالفاظ العجالة المتشابهة كما زعمه من هو رقيقناو شريكنا في المدعى وحمله على المعنى الذى ذكره قه ايس فى محله كيف والمورد واضح ومعلوم من المقابلة وقد اشرنا الى معنى الآية فيما تقدم وقلنا هناك ان التصديق مقابل التكذيب ولا شبهة فى ان المراد به بمقتضى المقابلة انما هو الايمان وقوله صلى تفعليل يقال صلى يصلى تصليه و صلوة فالصليه مقابل التولى والمراد به بمقتضى المقابلة انما هو السلام والاسلام فيكون معنى الآية ح انه لا امن ولا اسلام ولكن كذب وكفر فاين هنا ما اراده المستدل كيف وقد ترى انه لا ربط ولا مناسبة له بما اراده اصلا بل اجنبى صرف عما ادعاه بالكلية جدا وذلك معنى فساد (ثم اجاب البحرانى قه عن الآية الثالثة بقوله واما الآية الثالثة فبما عرفت فى الوجه الثانى من الخبر الوارد فى تفسيرها انتهى (اقول قدينا فى السابق ان الامام سبط ريق الاستدل بالآية و فهم انه لاحق لاحد ان يستدل بها على كون الكافر مكلفا بالفروع لكنه لم يتعرض لمعنى الآية وسكت عن بيانه ونحن قد بينا معناها ايضا وارينا اجنباك انه لا ربط له بما اراده المستدل اصلا (فظهر مما ذكرنا ان المشبتهين ليس لهم مستمسك اصلا ويدهم خاليته عن الدليل جدا والحق لجانب المنكرين حقا حقاق هو المطلوب (وبعد ما فرغنا عن ذكر ادلة الطرفين وحققنا ان الحق لجانب المنكرين شرعا لبيات ادلتنا اذ النوبة ح نوبتنا (فنقول بعونه سبحانه و تعالى انه لا يعقل ان يتعلق ما هو مرتبط بالشرع على الكافر فى حال كفره (ونحن وان لم يكن شأننا ووظيفتنا اقامة البينة والبرهان على مدعانا لان ذلك وظيفة المثبت لا المنكر كيف والمنكر يكفيه التمسك بالاصل ولا يحتاج الى اقامة الحججة والبينة على مدعاه اصلا لكننا مع ذلك كله من باب التفضل والصدقة نقيم حجة على المدعى بمقتضى ان لنا ادله عقلية ونقلية دالة على ان الكافر ليس مكلفا بالفروع ولا متعلقا بالاحكام (وهى براهين عديدة (اولها البرهان العقلى (وتقريره ان الكافر لو كان متعلقا بالاحكام الواقعية للزم وجود

القول في بيان أدلة الدالة على مختارنا

ان تعلق الاحكام الواقعية على الكافر في حال كفره مستلزم لوجود الحكم بدون الموضوع و مرجعه الى المناقضة المستحيلة (هذا حاصل البرهان العقلي الدال على استحالة كون الكافر متعلقا بالقول بانه مكلف بالفروع كما عليه المثبتون فاسد لا يكاد ان يرجع الى معنى محصل وهو المطلوب واذن ببعض الايات المخاطب فيها المؤمنون كقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اقيموا الصلوة وآتوا الزكاة (و قوله عجب كتب عليكم الصيام (و قوله اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم و قوله اذا نودى للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا (و قوله لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى الى غير ذلك من الموارد ضرورة ان مقتضى الخطاب في الايات الشريفة المذكورة و امثالها اختصاص الاحكام الواقعية بالمؤمنين و عدم شمولها للكافرين كما زعمه المثبتون قدس الله اسرارهم و توهم حملها على الاشرفية مندفع بما تقدم من انه لا إطلاق ولا عموم في الايات التي تمسك بها الخصم لما مر فيما سبق من انها مهمة وساكنة عن بيان قيود المكلف و تحكون الخطابات المذكورة بياناً للخطابات المهمة ومخرجة لها عن الاهیال (و اما قوله عجب يا ايها الذين آمنوا فقد عرفت انه ناظر الى بيان درجات الايمان ومراتبه ولا يرتبط له بمرام الخصم اصلا بل هو دليل يدل على ضد مراده جدا وهو المطلوب (وثالثها بعض الاخبار الدالة صريحا على ان الكافر ليس مكلفا بالفروع (منها رواية زرارة السابقة حيث قال ع فمن لم يؤمن بالله و رسوله ولم يعرف حقهما فكيف يجب معرفة الامام وهو لا يؤمن بالله و رسوله ولا يعرف حقهما (ومحصل كلامه ع انه لا يعقل وجوب معرفة الامام عليه قبل الاسلام اذ لا فروض انه لم يعرف الاصل بعد فكيف يعقل ان يكون مكلفا بمعرفة الفرع (فاذا ظهر عدم وجوب معرفة الامام عليه في حال كفره يظهر عدم وجوب الفروع عليه في حال كفره بطريق اولى اذ الامامة وان كان له جنبية الفرعية وهى عدم مدخلية في تحقق الاسلام كالفرع الا ان له جنبية الاصلية ايضا لوجوب الاعتقاد بامامة الامام بخلاف الفروع فانه يجب فيها العمل دون الاعتقاد فاذا لم يجب على الكافر معرفة الامام مع كونها مشتملة على جنبية الاصلية لا يجب



القول في بيان أدلتنا الدالة على مختارنا

امثالكم ليست الامخلاقين له تعالى فلا شكل اصلا (ثم ان العبد بمجرد الاتباع انما يكون مملوكا للمبتاع لا عبدا له كما يزعمه القائل كيف وكونه عبدا له انما هو محتاج الى تحقق عنوان طار وهو اخذ مولاه لنفسه واقارره بعبوديته فموضوع الاحكام انما هو العبودية الاختيارية به عنى ان يكون الشخص باختياره مسلما وعبدا له سبحانه يعنى ان يتخذ تعالى ربا ومولى لنفسه وبقرب ربه وبه ويعترف بعبودية نفسه ومربوبيته له لكن الكافر فاقد لذلك الجهة الشريفة ومعزول عن هذه المرحلة العلمية العجيبة الكلية كيف وهو لا يعرفه اصلا ولا ربط ولا مناسبة بينه وبينه تعالى ابدا بل يشكر ربوبته وهو لا يقره لكان معه في مقام المحاربة فالكافر مع كونه مقبلا الى الطاغوت ومديرا اليه عجز هل يعقل اعطاء وظيفة له وارجاع خدمة اليه كالأثم كلا فانه عند ذلك ضحك وبستهزه و يقول في جوابه انت لست مولاي واما لست عبدك واعطاء الوظيفة وارجاع الخدمة فرع تحقق علمة المولوية و العبودية بيني وبينك ولم يتحقق بعد فاجعل نفسك اولامولى لى ونفسى عبدالك ثم اجعلنى موردا لخدماتك و وظائفك ومتعلقا لاوامرك ونواهيك) وهذا بعينه جار في مطالبة سلطان عن رعية سلطان اخر رعيته يوافق فلا يعقل ان يكون الكافر في حال كفره متعلقا بالاحكام لانتفاء موضوعها (فظهر مما حققناه ان موضوع الاحكام الواقعية في مرحلة النعلق انما هو العبودية الاختيارية لا الفهرية وان الاسلام محقق للموضوع وليس شرطا للنعلق اذا الامر في الكافر اعلى من الصبي والمجنون حيث ان الموضوع فيهما محقق لانهما مسلمان و عبدان لله تعالى فان المجنون مسلم تحقيقا والصبي مسلم حكما وتبعا فالباوغ كالعقل شرط للنعلق (والدليل على تحقق الموضوع فيهما نعلق الاحكام الوضعية عليهما فاشترط لبلوغ والعقل في مرحلة النعلق انما هو الاحكام التكليفية لا الوضعية كما لا يخفى بخلاف الكافر فانه ليس متعلقا له اطلاق الاحكام ولا مورد اما هو مرتبط بالشرع ولو كان حكما وضعيا حتى انه لا يجنب بالوقوع كى يجنب عليه الغسل بعد الاسلام (فتبين بما بيناه

القول في بيان الأدلة الدالة على فساد الابتناء

مكلف بالفروع لانسلم تعلق الزكوة على ماله كما ذهب اليه جمهور الفقهاء رض و قالوا بوجوب الزكوة على الكافر بل نقول بان تعلقها على ماله مما يستحيل ولا يعقل (ويدل عليه وجوه) الأول ان الزكوة لا تشبه بسائر الاحكام فانها واجدة لخصوصية وغيرها فاقت لها وهى ان عنوان الزكوة انما هو الميرى والرعيته بمعنى ان كون الشخص رعية لسلطان الاسلام الذى هو النبى او الامام وان كان بانخذه سلطانا لنفسه وبالسلم والالتزام له الا انه بعد كونه رعية له لا بدله ان يؤدى اليه رعيته وهو الزكوة والا فلا يعقل ان ينتظم امر السلطنة بل يسقط عن النظام و يقع الاختلال و الهرج والمرج فيها فان ادارة السلطنة و انتظام امر الدولة و الملة دائران مدارها وجودا و عدمها و يجب على الرعايا ادائها الى السلطان ليصرفها فى مصالح العامة حتى يحصل به حفظ الثغور والحدود و ينتظم به امر العساكر والجنود وسائر ما يحتاج اليه حفظ الاسلام و شوكرته اذ بادائها اليه و صرفها فى مصارفه قوى الاسلام و زاد رونقه و شر كته بخلاف ما اذا امتنع عن ادائها الى السلطان فانزع بكافرا و باغيا له فيجب عليه قتله كما ان النبى صلعم كان يامر بقتل المانعين للزكوة (فظهر ان عنوانها انما هو الرعيته فالشخص ان كان رعية ولم يؤد رعيته كان تناقضا فالرعية يجب عليه ان يؤدى الرعيته الى السلطان) وبعد الكشف عن ان الزكوة عنوانها انما هو الرعيته ينكشف انه لا يعقل تعلق الزكوة على مال الكافر فى حال كفره لعدم كونه رعية للسلطان حتى يمكن تعلقها على ماله ولاجل ذلك لا يجوز مطالبتها منه والا فيضحك فى قبالة ويقول فى جوابه انى لست برعية لك فاجعل نفسك اولا سلطانا لى و نفسى رعية لك ثم اطلب منى رعيته و هذا كما نرى برهان عقلى يدل على المقصود على وجه انهم (فتبين منه ان تعلق الزكوة على اموال الكفار مستحيل وغير معقول وان قلنا بانهم مكلفون بالفروع فرضا و هو المطلوب) الثانى آية الزكوة وهى قوله تعالى خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وصل على عليهم ان صلوئك سكن لهم

القول في بيان أدلتنا الدالة على مختارنا

عليه الفروع مع عدم كونها مشتملة عليها بالاولوية القطعية فالرواية الشريفة نص في المطلوب و صريحة في المقصود وهو المطاوب (ومنها رواية القمى في تفسيره عن الصادق ع حيث قال في تفسير قوله وويل للمشركين الخ ا ترى ان الله عجز طاب من المشركين زكوة اموالهم وهم يشركون به انما دعى الله للايمان فاذا آمنوا بالله ورسوله افترض عليهم الفرض انتهى) فان هذه الرواية ايضا كما ترى نص في المطلوب وقد اشرنا الى بيانه فيما تقدم (فهذه الرواية كرواية زرارة كافية في اثبات مانحن بصدد اثباته وهو المطاوب) ويؤيده عدم وجوب غسل الجنابة على الكافر بعد الاسلام و الا لامره النبي صلعم بعده مع انه لم يامر به والانتقل ووصل اليه ولم يصل بالضرورة اليماح يحصل لنا التقطع بانه لم يكن واجبا عليه حتى يامر النبي صلعم به بعد الاسلام فكما يستكشف من ذلك عدم حصول الجنابة له في حال كفره بخروج المنى او الجوع كذلك يستكشف منه عدم كونه مكلفا بالفروع فان غسل الجنابة ايضا منها كما لا يخفى (فهذه ادلتنا وهي كما ترى لاشبهة في دلالتها على المقصود وهو المطلوب) فتبين من الأدلة الناطقة و البراهين الساطعة ان الكافر ليس مكلفا بالفروع وانما هو مكلف بالاسلام وهو محقق لموضوع الاحكام وفي خطبتنا في اول الكتاب قد اشرنا الى ذلك المرام كما لا يخفى على من تدبر الكلام في المقام (وبعد مانبين ان الكفار ليسوا مكلفين بالفروع بتبين ان الزكوة لا تتعلق على اموالهم بمقتضى ائتنائهم هذه المسئلة على مسئلة المكليف كما اشرنا اليه في اول المسئلة) فالقول بان الكافر تجب عليه الزكوة كما اختاره اكثر الفقهاء عرض قد ظهر مما ذكرنا فساداه (هذا مجمل الكلام في بيان فساد اصل المبنى و ما فرعوا عليه و فيه كفاية انشا الله) بتي الكلام في خاتمة الكتاب وهي مشتملة على مقامات اربعة (فلا بد لنا من النكلم فيها حتى يتضح الامر في المسئلة غابة الاتضاح ويندفع به جميع الاشكالات) المقام الاول في بيان فساد الابتداء بعد تسليم صحة المبنى مه اشاة (فنقول بعونه تعالى انه على تقدير تسليم ان الكافر

القول في بيان الأدلة الدالة على فساد الابتناء

ولاشبهة في أنه منافع التكاليف ضرورة ان اعطاء المال للناس نوعا منشاء لللفة و التاليف كما ان اخذ المال منهم نوعا منشاء للنفرة والتنفير وليس ذلك الانتافيا راجعا الى التناقض وهو محال و ذلك دليل قطعى على ان تعلق الزكوة على اموالهم مما يستحيل ولا يعقل وهو المطلوب (الرابع احكام اهل الذمة والمهادن حيث ان عنوان الجزية و وجه الهدنة كعنوان الخاوة غير ريعتى فكما ان من ليس رعية لسلطان اذا مضى من ارضه وترابه ياخذ منه الخاوة كسلطان الجواز وهو الذى ياخذها من الحجاج فكذلك اهل الذمة والمهادن فان اهل الذمة يقرر مع سلطان الاسلام وهو النبى او الامام ان يسكن فى بلد الاسلام ويكرن نفسه واهله وماله فى الامان ويبتى على مذهبه ويعمل باحكامه ولا يكون رعية له ويؤدى اليه فى كل سنة مبلغا بعنوان الجزية وح فلو اخذ السلطان منهم الزكوة ايضا لكان ذلك راجعا الى كونهم رعاياه و عدم كونهم رعاياه وليس ذلك الانتاقضا و هو محال (وكذا الكلام فى المهادن فان سلطان الاسلام الذى هو النبى صلعم او الامام ع اذا غلب على سلطان الكفر وهو بعد كونه مغلوبا جاء بمقام التسليم وصدد الصالح وقرر معه ان يبتى نفسه واهله و رعاياه على حالتهم الاوليه على مذهبهم ويعملوا باحكامهم ويكون معهم فى الامان ولا يكون رعية له ويؤدى اليه فى كل سنة مبلغا بعنوان الهدنة وح فلو اخذ من الكافر المهادن الزكوة ايضا لكان مرجعه الى كونه رعية و عدم كونه رعية و ليس ذلك الانتاقضا و هو محال (فظهر ان احكام اهل الذمة و المهادن ايضا دليل قطعى على ان تعلق الزكوة على اموالهم مما يستحيل ولا يعقل و هو المطلوب (فتبين مما بيناه من البراهين الاربعه المذكورة بطلان الابتناء بمعنى ان مسئاه الزكوة ليست مهتنيه على مسئله التكليف اصلا لما عرفت انه لا ملازمه بينهما جدا اذا الزكوة كما عرفت ممتازة من سائر الاحكام بالخصوصيه التى اشرنا اليها فيما مر (وبما حققنا يظهر فساد كلما ذكره فى الباب (قال فى الروضه وشرحها وتجب الفطرة على الكافر كما تجب عليه زكوة المال انتهى (وقال المحقق فى الشرائع والكافر تجب عليه الزكوة (وقال صاحب الجواهر فى شرحه بلا خلاف

أقول في بيان الأدلة الدالة على فساد الابتداء

(حيث أن الآية من المواضع الأربعة تدل على المطلوب) (الأول قوله تطهرهم) (والثاني قوله وتزكّهم إذا المؤمن مورد للتطهير وقابل للتزكية دون الكافر فإن الكفر من أعظم الخبائث الممنوعة فهو مانع عنها فلا يعقل إزالة الوسخ المعنوي منه باخذ الزكوة مع وجوده وإنما يعقل ذلك فيما إذا تبدل الكفر بالإيمان فلاية كالتطهير والتزكية مختصة بالمؤمنين والضمان كلها واجبة اليهم وكل ذلك دليل على أن الزكوة لا تعلق لها على أموال الكافرين وهو المطلوب) (والثالث قوله وصل عليهم ضرورة أن المؤمن إنما هو مورد لمرحمة النبي صلعم وقابل لدعائه بقوله وصل عليهم إذا المؤمن له قرب ومنزلة وعظم شأن عنده تعالى دون الكافر والأفيلزم أن يكون له قرب ومنزلة وعظم شأن عنده عج مع أنه ليس كذلك بل الكافر عنده سبحانه أخبث وأنجس من الكلب والخنزير وذلك دليل على أن الآية لا تربط لها بالكافرين وأن الزكوة لا تعلق لها على أموالهم وهو المطلوب) (والرابع قوله أن صلواتك سكن لهم ضرورة أن المؤمن بالخصوص مورد لعطف النبي صلعم كي يحصل له سكن القلب والطمينان بمرحمته ودعائه دون الكافر إذا الكفر مانع عن ذلك فهو ليس موردا له فالتعليق أيضا دليل على أن الآية لا تربط لها بالكافرين وأن الزكوة لا تعلق لها على أموالهم) (فظهر مما ذكرناه أن الآية من المواضع الأربعة تدل على أن الزكوة لا تعلق على أموال الكفار وهو المطلوب) (الثالث قوله سبحانه والمؤلفة قلوبهم حيث أنه تعالى جعل الكفار كما نرى في الآية مصرفا للزكوة نأليها لقلوبهم فكانه تعالى بقول يا حبيبي يا محمد أعط الكفار سهما من الزكوة وأدبهم نصيبا منها حتى تحصل الألفة بينهم وبينك وتميل قلوبهم إليك ليكونوا معاونيك عند الحرب وبدفعوا شر الأعداء عنك وقت الجهاد وعند ذلك قوى الإسلام وزادت شوكته فإذا أمر الله سبحانه وتعالى نبيه صلعم بما يقتضيه قوله عج والمؤلفة قلوبهم كان مأمورا منه جل وعلا بإعطائه الكفار سهما من الزكوة تحصيلًا للتأليف وح فلا يعقل تعلق الزكوة على أموالهم والألكن مأمور من الله تعالى بأخذ الزكوة منهم

القول في بيان فساد توهم كون الاسلام شرطا للصحة

يسلم فيمن لا يعرف بالله تعالى كالدهرية واما من اعترف به تعالى و ذلك كفره بجحد النبي صلم
او بعض شرائع الاسلام فلا لامكان قصد القربة منه انتهى (وحاصل الكلام ان الاسلام في الكافر
ليس شرطا في صحة اداء الزكوة ولا قصد القربة معتبرا في ادائها وانما يدفعها في حال كفره بلانية
القربة وقد صرح به الشهيد الثاني في المسالك (واما التعدييات فقصد القربة و انكان معتبرا فيها
اذ الكافر لا بد له من العمل بها بنية القربة الا ان الاسلام ليس شرطا في صحة العمل بها و انما
يعمل بها في حال كفره بنية القربة كما يعمل بتعدييات مذهبها (فظهر ان الاسلام ليس شرطا
للصحة والاستدلال فاسد لا معنى له (واستدل عليه بعضهم بان الكافر عمله لو كان صحيحا في حال
كفره للزم ان يكون مستحقا للثواب ومورد الثواب انما هو الجنة المحرمة عليه وذلك دليل على
ان عمله ليس بصحيح في حال كفره بل الاسلام شرط في صحته (و اشار الى الاستدلالين في الجواهر
حيث قال ولا يعتبر بنية القربة من الامام ونحوه ممن قهره لتعذرهما من المقهور و امتناع الثواب بناء
على عدم حصوله الا بالجنة المحرمة عليه كما عن جماعة الاجماع عليه على ما في المدارك ويدفعها
بإنية قربة لكن ستسمع التصريح به من المسالك ولعله للتقرب في اصل دفع الزكوة لا التقرب من
وجب عليه فتأمل جيدا انتهى (اقول ولا يخفى فساد هذا الاستدلال ايضا (و يدل على فساد
وجوه (الاول ان ترتب الثواب على العمل انما هو تفضل وليس من باب الاستحقاق اذ العبد ليس
له من نفسه شيء اصلا بل ماله كله انما هو من الله سبحانه وح فلو عمل شخص عمل الجن والانس
لا يعقل ان يكون مستحقا وذا حق من الله شيئا (ويظهر هذا المعنى من كلمات ائمةنا في مناجاتهم
كما لا يخفى على من تأمل وتدبر فيها (فعمل الكافر من اداء الزكوة وغيره من التعدييات صحيح
في حال كفره وليس الاسلام شرطا في صحته كما زعموه ومع ذلك كله لا ثواب له اصلا لانه ليس
مورد التفضل جدا وذلك معنى فساد (الثاني انه يستحق الثواب اقتضاء لا فعلا فان كفره مانع

القول في بيان فساد توهم كون الاسلام شرطا للصحة

معتدبه فيه بيننا لانها من الفروع التي قد حكي الاجماع في كتب الفروع والاصول على خطابه بها للعموم وغيره وخصوص قوله تعالى وويل للمشركين الخ مما هو محرر في محله انتهى كلامه رفع مقامه (اقول انه قد رجعنا الى المحل الذي ذكرت وبعد الرجوع اليه ما رأينا فيه سوى الادلة الخمسة التي ذكر وافيه وقد بينا فسادها كما عرفت وجعلنا يدك خالية عنها كما رايت وشاهدت فصرت بالآخرة ممن لا دليل له اصلا ولا مستمسك له جدا (وعلى تقدير تسليم صحة المبنى قد عرفت فساد الابتناء ايضا (هذا تمام الكلام في المقام الاول من الخاتمة وفيه كفايه انشاء الله تعالى (المقام الثاني في بيان فساد توهم كون الاسلام شرطا للصحة بعد تسليم صحة المبنى والابتناء معامشة (فنقول مستعيناً به تعالى ان الفقهاء رض صرحوا بان الزكوة وان وجبت على الكافر واجمعوا على ذلك الا انه لا يصح منه ادائها في حال الكفر لكونها عبادة وصحة العمل بها متوقفة على الاسلام فهو شرط للصحة (واستدلوا على ذلك بانه يعتبر قصد القربة في العبادة والكافر في حال كفره لا يقدر على ذلك بل يعجز عنه فلا بد له من قبوله الاسلام ويأتي به وذلك معنى كون الاسلام شرطا للصحة (والمحقق الاردبيلي قد اشار الى ذلك المعنى في شرح الارشاد حيث قال ان دليل عدم الصحة منهم عدم القربة التي هي شرط في العبادة بحيث يمكن ترتب اثرها انتهى (هذا محصل استدلالهم على مدعاهم (لكنه فاسد لا محصل له ضرورة ان الزكوة حق مالي وحكمها انما هو حكم وضعي صرف وقد بينا ذلك في كشف الاسرار واقمنا براهين عديدة عليه هناك ووح فلا معنى لاعتبار قصد القربة فيها كيف وعامل الصدقات ياخذها قهرا وجبرا من مالك النصاب فالكافر يجب عليه ان يؤدي الزكوة في حال كفره بلانيه قربة (واما في غيرها من التبعديات فلا اشكال في صحة عمله وامكان قصد القربة له فعليه ان يصلي وبصوم ويحج بقصد القربة ايضا كعبادته في مذهبه (ويمكن ان يكون اشارة الى ذلك ما اجاب بعضهم عن الاشكال وقل ان عدم القربة منهم انما

القول في بيان فساد توهم كون الاتلاف موجبا لعدم الضمان

في المقام الثاني وقد عرفت فساد ما ذكر وافيهِ كما لا يخفى (المقام الثالث في بيان فساد توهم ان اتلاف العين الزكوى بعد تعلق الزكوة عليها وحلول الحول واستقرار الوجوب ليس موجبا للضمان بعد تسليم كون الاسلام شرطا للصحة وعدم كون عمله في حال كفره صحيحا مما شاة (فتقول بحوله تعالى وقوته ان الفقهاء رضى صرحوا بان اتلاف العين الزكوى ليس موجبا للضمان (كما في الشرائع حيث قال اذا تلفت منه لا يجب عليه ضمانها وان اهمل (وقل في القواعد ولو هلكت بتفريطه حال كفره فلا ضمان انتهى) واستدلوا عليه بان الكافر لا يصح منه ادائها فاذا لم يصح منه ادائها لا يمكن من ادائها اذالم يتمكن من ادائها لا يكون التلف منه موجبا للضمان هذا محصل استدلالهم به (لكنه فاسد لما حصل له ضرورة ان اتلافه العين الزكوى بعد حلول الحول يجب ان يكون موجبا للضمان والافتقار كيف كان خروج الوقت مثلا بالنسبة الى الكافر موجبا للاشتغال ووجب عليه قضاء الصلوة والصوم ونحوهما ولكن الاتلاف في الزكوة لم يكن موجبا للضمان مع اشتراكهما في استقرار الوجوب فالتفكيك مستحيل وغير معقول وذلك معنى فساده (مع ان الاتلاف بعدم التمكن من ادائها لا يعقل ان يكون موجبا لعدم الضمان والا فلا بد انهم الالتزام به في المسلم ايضا اذالم يتمكن من ادائها كما ان كان مريضا او لم يجد مستحقا وامثال ذلك والتلف العين في الاشياء مع انهم لا يلتزمون به اصلا بل يحكمون بضمانه جدا فيجب عليهم الالتزام به في الكافر ايضا (على ان عدم التمكن من الاداء انما يوجب كونه معذورا وهو غير مناف للضمان بالضرورة (فظهر من الوجوه المذكورة ان المتلف ضامن ولا اشكال في ضمانه و ان الاستدلال فاسد ولا شبهة في فساده وهو المطلوب (وبعد فساد الاستدلال يظهر لك ان امر الفقهاء في المقام كان دائرا بين امرين الاول بدلهم اما ان يلتزموا بضمانه اذا اتلف العين بعد حلول الحول واستقرار الوجوب واما ان يلتزموا بان الاحكام الواقعية غير مرتبطة به لكن لا يمكن لهم الالتزام بالاول فان عدم الضمان

اقول في بيان فساد نوههم كون الاسلام شرطا للصحة

عن الثواب الفعلى فالكافر عمله كما عرفت صريح في حال كفره وليس الاسلام شرطا في صحته غير انه لا يستحق الثواب الفعلى لكفره وذلك معنى فساد (الثالث انه لا دليل على ان مورد الثواب منحصر في الجنة اذ لا مانع من ابصال الثواب اليه في خارج الجنة وح نقول ان الكافر عمله مطلقا صحيح في حال كفره ومسبوق للثواب الفعلى ايضا لكنه لما كان كفره مانعا من دخوله الجنة منع من دخولها واعطى من ثمراتها واكل منها في خارجها ثم يردونه الى جهنم وذلك معنى فساد (الرابع بعد تسليم الحصر مما شاة) فنقول ان المجرم عليه انما هو خلوده في الجنة لا دخوله فيها لاستيفاء حقه فلا يمنع من دخوله فيها بل يدخل فيها استيفاء لحقه واكل من اثمارها ثم يخرجونه من الجنة ويجرونه الى جهنم ويصلونه فيها وذلك معنى فساد (فظهر من الوجوه الاربعة المذكورة ان الاسلام ليس شرطا للصحة والاستدلال فاسد لا معنى له) وبعد الكشف عن فساد الاستدلالين ينكشف صحة اداء الزكوة من الكافر حال كفره وان الاسلام ليس شرطافي صحته حتى يعتبر فيه قصد القربة اولا لا يمنع منه الثواب فيجب عليه ان يدفعها الى السلطان بلانية القرية ولا امتناع منه الثواب ايضا كما عرفت (ولما ذكرنا يظهر فساد ما ذكره المحقق في الشرائع حيث قال والكافر يجب عليه الزكوة لكن لا يصح منه اداؤها انتهى) وبعد ما ظهر لك ما ايناه وحققناه ان عمل الكافر صحيح في حال كفره حتى في التعبدات يظهر لك ان امر الفقهاء رضى في المقام دائر بين امرين اذ لا بد لهم اما ان يلتزموا بان عمل الكافر صحيح في حال كفره مطلقا والاسلام ليس شرطا في صحته واما ان يلتزموا بان الاحكام الواقعية ليست مرتبطة بالكافر اصلا لكنهم لا يمكن لهم الالتزام بالاول فانهم اجمعوا على ان عمل الكافر ليس صحيح في حال كفره وهذا عندهم من جملة المسلمات التي لا يمكن انكارها فلا بد لهم الالتزام بالثاني والاعتراف بان الاحكام الواقعية ليست مرتبطة بالكافر اصلا وان الاسلام يحقق الموضوع جها وهو المطلوب (هذا محمل الكلام

القول في معنى الرواية وبيان فساد دلالتها على مدواهم

يكون الشائع عند الخواص فضلا عن العوام خلافه انتهى (أقول ولا يخفى على ارباب التحقيق فساد ماذكروه قه وبدل على فساده وجهان احدهما ان الاستدلال بالرواية كالاية ليس في محله والكشف عنه ينوقف على بيان معنى الرواية وبيانه ان الجب في قوله الاسلام يجب النخ هو القطع يقال جبته اي قطعتة وفلان مجذوب اي مقطوع ذكره كما صرح به في مجمع البحرين والضمير في قوله ما قبله راجع الى الاسلام وانفط قبل هو الكفر السابق عليه وح فلا يعقل ان يكون المراد من ما الموصولة هو العمل كما زعموه وقالوا بان الاسلام مسقط للأعمال من العبادات والزكوات والا فاولا يلزم ان يكون معنى الرواية ان الاسلام يقطع عمل الكفر السابق وهو كما ترى ليس الاهم لالا معنى له اذ الكفر السابق ليس له عمل حتى يجبه الاسلام وذلك معنى فساده (وثانيا يلزم اجتماع الضدين اذ لو كان الاسلام مسقطا للأعمال كما ذكروه وافادوه قه لكان الكفر باقيا على حاله وح يجتمع الاسلام مع الكفر وليس ذلك الاجتماع الضدين المحال وذلك معنى فساده ولا شبهة في ان الثاني كالأول كان دليلا قطعيا على ان معنى الرواية ليس هو المعنى المتوهم و ان المراد من ما الموصولة فيها ليس ما توهموه وانما المراد منها فيها هو اثر الكفر السابق (والمعنى ان الاسلام يقطع اثر الكفر السابق ويزيله ويجعله بالاثار بمعنى انه لا يزيل ذات الكفر السابق كيف وذاته قد وقع ومضى امره فهو ليس قابلا للزوال والازالة بل القابل لهما انما هو اثره ولا بعد بين بقاء ذات شئ وزوال اثره الا ترى ان انوشيروا لعدائته والحانم اجوده وسخاوته مع كونهما في النار لكفرهما لا تؤثر النار بهما ولا يعذبان بها فالاسلام كالتوبة (فكما ان التوبة لا تزيل ذات الذنب و المعصية وانما تزيل اثرهما وتجعلهما بالاثار وهذا معنى قوله ع التائب من الذنب كمن لا ذنب له يعني ان التائب لا يعذب ولا يعاقب بالذنب لزال اثره بالتوبة وكونه كالعدم هكذا الاسلام لا يزيل ذات الكفر السابق وانما يزيل اثره ويجعله بالاثار (وهذا معنى قوله ع الاسلام يجب ما قبله بمعنى

اقول في بيان فساد توهم كون الاسلام مسقطا لعقوبات منه في حال كفره

عندهم مسلم ومفروع عنه وبينهم مجمع عليه فلا بداهم الالتزام بالذاني والاعتراف بان الاحكام الواقعية لا تربط لها بالكفر اصلا وان الاسلام يحقق الموضوع جدا وهو المطلوب (هذا تمام الكلام في المقام الثالث وقد عرفت فيه ايضا فساد ما ذكروه فصيما ذكرناه كفاية انشاء الله) المقام الرابع في بيان فساد توهم كون الاسلام مسقطا للعبادات والازكوات بعد تسليم عدم كون الانلاف موجبا للضمان مما شاة (فنقول ان جمهور الفقهاء رض قد اجمعوا على ان الكافر اذا اسلم فاسلامه مسقط لقضاء عباداته الثابتة في ذمته في حال الكفر فليس عليه بمجرد قبوله الاسلام قضاء صلوة ولا صوم) وكذا لو فرض كونه مستطيعا في حال كفره وبعد الاسلام صار من افقر الناس وح يستقط عنه الحج ولا يجب عليه ان يحج متسكعا (بل لو تعلقت على ماله الزكوة وحل عليه الحول فاذا اسلم تسقط عنه الزكوة ولا يجب عليه ادائها واو كانت العين باقية فضا عن كونها تالعة وهكذا) واستدلوا على مدعاهم بقوله الاسلام يجب ما قبله وقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف والمراد من ما الموصولة فيهما انما هو العمل وح تكون الآية كإرواية نصابي مدعاهم كما لا يخفى . (ففي الجواهر حيث قل قهو وتسقط عنه بالاسلام كمانص عليه غير واحد بل لم نجد فيه خلافا الى ان قل نعم في المحكي عن نهاية الاحكام لو اسلم قبل الحول بالحنطة وجب الزكوة ولو كان الاسلام بعد الحول ولو بالحنطة فلا زكوة سواء كان المال باقيا او تالفا بتفريط او غير تفريط ولكن هو في استيناف الحول حين الاسلام الى ان قال ومنه يستفاد ما صرح به جماعة من سقوطها بالاسلام وان كان النصاب موجود الان الاسلام يجب ما قبله المنجبر سندا و دلالة بعمل الاصحاب الموافق لقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف بل يمكن اقطع به بملاحظة معلومية عدم امر النبي صلعم لاحد ممن تجدد اسلامه من اهل البادية وغيرهم بزكوة ابلهم في السنين الماضية بل ربما كان ذلك منفرهم عن الاسلام كما انه لو كان شيئا منه لناع وشاع كيف

القول في بيان فساد الاستدلال بالرواية على المعنى المتوهم

كفره ليس متعلقا للاختكام فاذا اسلم فاسلامه لا يعقل ان يكون مسقطا لها عنه الا ان يكون اولامثبتا ثم مسقطا وهو بمقتضى كونه دورا مستحيل وغير معقول وذلك معنى فساد (وان اراد وابه الثالث فهو كسابقيه ايضا فساد ضرورة ان المفروض كون الاسلام كاطهارة شرط الصحة الواجب المنجز كالصلوة وح فلو كان الاسلام مسقطا له عن الكافر كما زعموه لكانت الطهارة ايضا مسقطا له عن المحدث وفساد اللازم بين لكونه مستلزما للنسخ قبل العمل وفساده يكشف عن فساد المازوم وذلك معنى فساد (وان اراد وابه الرابع فالفساد فيه اوضح من الجميع ضرورة ان اتيان الواجب هنا مما لا بد منه بالاولوية اذ المفروض ان الاسلام كالتقوى شرط للقبول ومعنى كونه شرطا للقبول ان قبول الواجب متوقف على الاسلام ومعناه ان الكافر لو كان انيا به في حال كفره لكان صحيحا غير انه لم يقبل منه لانتفاء شرطه ومقتضاه ان الكافر اذ اسلم فلا بد له ان ياتي بالواجب ولا يعقل سقوطه عنه والا فيلزم النسخ قبل العمل المحال وذلك معنى فساد (فتبين ما بيناه ان توهم كونه مسقطا الاعمال من العبادات والزكوات على كل تقدير من التقدير المذكورة فساد لا معنى له (ولو قيل ان كون الاسلام مسقطا الاعمال كناية عن العفو عنها بمعنى ان الكافر عفى له بالاسلام عن عباداته وزكواته سواء كانت عيضا باقية او تالفة بتفريط او غير تفريط ولا غائلة في ذلك ولا اشكال فيه اصلا (اقيل انه لا بد من ان يعلم المراد بمتعلق العفو اذ القائل تارة يريد به اداء عباداته الموقته قبل انقضاء وقتها واخرى يريد به قضائها بعد انقضاء وقتها (روح فنقول انه ان اراد الاول فهو فساد ضرورة ان العفو عن الواجب في وقته وقبل انقضائه مستلزم للنسخ قبل العمل كمن تطهر واراد ان يصلي عفى الواجب ونسخ عنه ولا شبهة في ان مرجعه الى انه واجب وليس بواجب وهو كما نرى راجع الى المناقضة المستحيلة وذلك معنى فساد (و ان اراد به الثاني فهو ايضا فساد ضرورة ان العفو في الكافر عن قضاء عباداته الفائتة في زمان كفره لا شك ولا شبهة في كونه ممكنا وليس له

نقول في بيان فساد الاستدلال بالرواية على المعنى المتوهم

ان الشخص اذا اسلم بعد كفره لا يعذب ولا يعاقب بكفره السابق لزوال اثره بالاسلام وكونه كالعدم هذا معنى الرواية الشريفة لكنه كما ترى كرواية التوبة موعظة محضه لا ربط لها بمطلب علمي حتى يصح الاستدلال بها عليه ضرورة انه كما ان الاستدلال بقوله ع التائب من الذنب كمن لا ذنب له على سقوط الاعمال مضحك للشكلى كذلك الاستدلال بقوله ع الاسلام يجب ما قبله على سقوط الاعمال من العبادات والزكوات مضحك لها (فظهر ان الاستدلال بها على المعنى المتوهم فاسد لا يكاد ان يرجع الى معنى محصل) وبعد ما ظهر فساد الاستدلال بها يظهر انك انت من تجدد الاسلام يجب عليه قضاء اعماله الفائتة في حال كفره من العبادات كالصوم والصوم ونحوهما حتى انه يجب عليه ان يحج متسكعا اذا كان فقيرا بعد الاسلام) وكذا يجب عليه اداء الزكوات مطلقا سواء كانت عينها باقية او تافئة بتفريط او غير تفريط (وح يكون امرا لفقهائنا رضدائرا بين امرين اذلا بدلهم اما الالتزام بقضاء كامافات عن تجدد الاسلام كما اشرنا اليه او الالتزام بان الاحكام الواقعية لا ربط لها بالكافر لكن لا يمكن لهم الالتزام بالاول فان كون الاسلام مسقطا للاعمال مسلم عندهم ومجمع عليه بينهم فلا بدلهم الالتزام بالثاني والاعتراف به وهو المطاوب (وذا ينهما بعد الانغماس عن فساد الاستدلال مما شاهد انه لا يعقل ان يكون الاسلام مسقطا للاعمال عن الكافر ضرورة ان الاسلام اما محقق للموضوع كما هو التحقيق واما شرط للعالمق واما شرط للصحة او شرط للقبول والاحتمال في المقام منحصر في اربعة ولا خامس لها وح نقول فان اراد وابه الاول فهو فاسد اذ المفروض ان الاسلام محقق للموضوع ومعنى كونه محققا للموضوع ان العبودية لله تعالى انما يتحقق به وهو معناه ان الكافر في حال كفره ليس عبداله عج ولا الاحكام مرتبطة به وح فاذا اسلم و صار عبداله تعالى لا يمكن ان يكون الاسلام مسقطا لها عنه اذ السقوط فرع الثبوت ومع انتفاؤه ينتفى السقوط وذلك معنى فساده (ومنه يظهر الامر في الثاني ايضا اذ المفروض ان الكافر في حال

القول في بيان فساد ما ذكره صاحب الجواهر رحمه

و حاصله ان تعلق الزكوة على المال انما هو مراعى و متزلزل فلا بد من ملاحظة الاخر بمعنى ان الكافر ان اسلم قبل حلول الحول ولو بملاحظة فعلية الزكوة اذ المفروض انه ادرك اخر الحول مسلما وعبد الله تعالى فقد استقرح الزكوة على المال فتجب عليه الزكوة و ان اسلم بعد حلول الحول بملاحظة فلا زكوة عليه اذ المفروض انه ادرك اخر الحول كافرا وغير عبد الله عج فقد استقرح عليهم تعلق الزكوة على المال فلا تجب عليه الزكوة كما هو الحال في المجنون الاد و ارى والطفل بالنسبة الى المال الصامت لهما و قد حررنا تفصيل ذلك في كتاب الزكوة المسمى بكشف الاسرار (وما ذكره انما هو مراد العلامة قه من كلامه السابق لكنه قد خفى على صاحب الجواهر قه و اشتبه عليه مراده فكانه فهم التنافى بين هذا الحكم والشروع الى الحول من حين الاسلام مع انه لاتنافى بينهما اصلا كما لا يخفى على من تدبر في كلامه قه (واما قوله بل يمكن القطع به بملاحظة الخ فهو من عجائب الامور ضرورة ان عدم امر النبي صلعم احدا من المتجددين اسلامهم من اهل البادية وغيرهم باداء زكوة ابلهم لامن جهة ان الاسلام كان مسقطا كما زعمه قه بل من جهة انهم قبل قبولهم الاسلام ليسوا عبيدا ورعاياله تعالى وبعد اسلامهم وكونهم عبيدا ورعاياله عج شرعوا الحول من حين الاسلام فاذا حال الحول ادوا زكوة اموالهم الى ولى المسلمين ليصرفها في مصارف العامة (هذا مجمل حالهم في زمن النبي صلعم لكنه كما عرفت قد اشتبه و خفى الامر عليه فافاد ما افاده نور الله ضريحه و عطر مرقدته (ثم قال قه فمن الغريب ما في المدارك من التوقف في هذا الحكم لضعف الخبر المزبور سنداً و متناً وللصحيح المتضمنة لحكم المخالف اذا استبصر و انه لا يجب عليه اعادة شيئ من العبادة التي اوقعها في حال ضلالتة سوى الزكوة فانه لا بد ان يؤديها فيمكن اجرائه في الكافر ايضا الى ان قال و بالجملة فالوجوب على الكافر متحقق فيجب بقائه تحت العهدة الى ان يحصل الامتثال او يقوم على السقوط دليل يعتد به

القول في كون الاسقاط كناية عن العفو وبيان فساد

استحالة عقلية اصلا كيف وجواز العفو عنه ارفاقا في حد ذاته مما لا اشكال فيه بل لو ورد نص على العفو عنه من ناحية الشرع لامتناع في اخذه وقبوله ووجوب الاتباع به كما ورد في صلوة الحائض حيث ان الشارع عفى عن قضاء صلواتها بخصوصها بقوله عدى الصلوة ايام اقراءك (ولكن الكافر لا دليل فيه على العفو عن قضاء عباداته اصلا ولم يرد نص من ناحية الشرع على سقوطه عنه جداول يجب عليه قضاء عباداته الفائتة في حال كفره وذلك معنى فساد (فظهر ان العفو في الاول محال وفي الثاني لا دليل له عليه) مع ان ذكره القائل ينتقض بصلوة الزلزلة والحج والزكاة حيث ان الحج كصلوة الزلزلة لا يتطرق اليه اناء حتى يتصور فيه العفو ضرورة انه كصلوة الزلزلة في تمام العمر اداء وح فلا يمكن ان يتطرق العفو الى شئ منهما والالزام بالنسخ قبل العمل وقد عرفت انه محال (و اما الزكاة فقد مر انها حق مالي لا تقبل القضاء كي يتطرق اليها العفو كيف وقد ترى انها بعد موت المالك تخرج من صاب ماله كسائر الديون وذلك دليل قطعي على انها اداء في كل حال وح فالكافر يجب عليه بعد اسلامه قضاء جميع عباداته الفائتة في حال كفره من صيام و صلوة حتى صلوة الزلزلة و عليه ان يحج ايضا اذا كان مستطيعا ولو في حال كفره (وكذا يجب عليه اداء زكواته ولو كانت عينها تالفة غير تفريط اذ التلف بغير تفريط انما يوجب العذر وهو غير مضاف المضمن كمالا يخفى وح فيجب على الفقهاء رض ان يلتزموا بجميع ذلك كله لكن لا يمكن لهم الالتزام بشئ منها ضرورة ان كون الاسلام مستقلا للاعمال و موجبا للعفو عنها من جملة المسلمات عندهم فلا بد لهم الالتزام بان الكافر ليس مكلفا بالفروع والاعتراف بان الاسلام محقق للموضوع وهو المطلوب (و اما ذكره صاحب الجواهر سابقا وقال وتسقط اي الزكاة عنه بالاسلام ففيه انه لا يتعلق لها على الكافر حتى تسقط عنه بناء على كون الاسلام محققا للموضوع او شرط التعلق (واما بناء على كونه شرطا للصحة او القبول فقد عرفت ان السقوط محال (واما قوله نعم في المحكى عن نهاية الاحكام الخ فقد اشار الى قول العلامة اعلى الله تعالى في الفردوس مقامه القول ولا يخفى انه في غاية المتانة

القول في بيان فساد ما استدل به السيد في مدعاه

متحقق فيجب بقاءه الخ مستلزم لوجوب اداء الزكاة على الكافر بعد اسلامه وهو مما قامت الضرورة بالبذاه على خلافه بل هو من جملة المنكرات عند جميع اهل الاسلام كيف وهم اجمعوا على انه ليس على الكافر بعد اسلامه بالنسبة الى السنين الماضية شيئا غاية الامر ان المثبتين يقولون ان الاسلام مسقط لكلمات منه في حال كفره والمنكرين يقولون انه لم يكن ثابتا عليه كي يكون ساقط عنه (والعجب ان السيد كما ترى يكذبهما بالتزامه بما هو مخالف لضرورة الدين وهو حكمه بوجوب اداء الزكاة على الكافر بعد اسلامه مع انه ليس حقه ذلك اذا الالتزام به مذهب لعظم شأنه وعلو مقامه) وانما حقه ووظيفته ان يجعله لازما فاسدا بالنسبة الى خصمه بان يقول له ان الكافر لو كان مكلفا بالفروع للزم له الالتزام بان الكافر يجب عليه ان ياتي بعد اسلامه بكلمات منه في حال كفره مع انه لا يمكن له الالتزام به (فهو له لو كان سالكا بهذا المسلك لكان غالبا على خصمه لكنه لما ترك ذلك صار مغلوبا له) ومن عجب المقام انه قد وقع الشيخ صاحب الجواهر في طرف الافراط والسيد صاحب المدارك في طرف التفريط لكنهما لوقالا بقول واحد ان الكافر ليس مكلفا بالفروع لخلصا من التردد والاشكال واستراحا من النزاع والقييل والقال ولا يبقى للتوهم بوجه مجال وليس ذلك مختصا بهما بل هو امر مشترك بين جميع الفقهاء رض وليت شعري ما الذي دعاهم الى ذلك (واعجب من جميع ذلك كله كلماتهم في المقام فانك لو تأملت فيها لوجدتها سلسلة مشتملة على عدة تناقض وقع بعضها عقيب بعض (وان شئت تذكر بعضها منها في المقام حتى تجد صدق الكلام كيف والغرض من ترتيب ان مقامات الاربعة و جعلها خاتمة للموجيزة ليس الا اراءة هذا المرام (ففي الشرائع والكافر تجب عليه الزكاة لكن لا يصح منه ادائها فاذا تلفت لا يجب عليه ضمانها وان اهمل (وفي القواعد والكافر وان وجبت عليه لكنها تسقط عنه بعد اسلامه ولا يصح منه ادائها قبله ويستأنف الحول حين

القول في توقف السبدقة في سقوط الزكوة عن الكافر بعد اسلامه

(على أنه ربما لزم من هذا الحكم عدم وجوب الزكوة على الكافر كما في قضاء العباداة لا متناع ادائها في حال الكفر وسقوطها بالاسلام الان يقال ان متعلق الوجوب ايصالها الى الساعي وما في معناه في حال الكفر وينبغي التامل في ذلك انتهى كلامه رفع مقامه (اقول ان المراد بالحكم في قوله في هذا الحكم النسخ سقوط الزكوة عن الكافر بالاسلام) ومحصله ان صاحب المدارك توقف فيه وقال بعدم سقوطها عنه تضعيفا للرواية سنداً ودلالة (و استدلل على مدعاه بالاخبار الدالة على ان المخالف اذا استبصر يسقط عنه جميع ما اتى به في حال ضلالاته سوى الزكوة فانه يجب عليه ادائها فهو اجري هذا الحكم في الكافر ايضاً وقال ان الكافر يجب عليه اداء الزكوة بعد الاسلام و اصر في ذلك الى آخر ما ذكره وافاده (اقول ولا يخفى فساد ما افاده ضرورة ان تضعيفه الرواية سنداً لوجه له ادلة شبهة في صحة الرواية وصدورها عن المعصوم) وامام عدم دلالتها على مدعاهم فهو وان كان صحيحاً وحقا الا انك قد عرفت وجهه وهو ان قوله الاسلام يجب ما قبله كقوله التائب من الذنب كمن لا ذنب له موعظة لا ربط له بمطلب علمي حتى يصح الاستدلال به عليه فلا إشكال في صحة الرواية وصدورها عن المعصوم وفي انها اجنبية عن مدعاهم (واما قياس المخالف المستبصر على الكافر فانما هو قياس مع الفارق ضرورة ان المخالف مسلم وعبد لله عج ولا يجب عليه بعد استبصاره اعادة شيئ مما اتى به على طبق مذهبه سوى الزكوة فانه يجب عليه ان يعيدها بعد كونه مستبصراً اذا اعتبر في الزكوة ان يكون المستحق فيها شيعة اثني عشرية (و من الواضح المعلوم ان المخالف لا يؤدي زكوته الا الى من هو موافق معه في المذهب ومقتضاه وجوب اعادتها بعد استبصاره بخلاف الكافر فانه ليس عبد الله تعالى ولا رعية له عج وح فلا يكون موضوعاً للاحكام حتى يجب عليه اداء الزكوة بعد اسلامه كما زعمه فقه القياس كتمسكه بالصحيح واستدلاله بها على مدعاه ليس في محله (واما قوله فيمكن اجرائه في الكافر ايضاً ففيه انه كقوله فالوجوب على الكافر

(٦٠)

القول في بيان النتيجة الحاصلة عن ترتيب المقامات الاربعة

الاسلام ولو هلكت بفريقه حال كفره فلا ضمان (وفي العروة مسألة الكافر يجب عليه الزكاة لكن لا يصح منه اذا ادائها) نعم للامام او نائبه اخذها منه قهرا ولو كان قد اتلفها فله اخذ عوضها منه (مسألة لو اسلم الكافر بعد ما وجبت عليه الزكاة سقطت عنه و انكانت موجودة فان الاسلام يجب ما قبله) مسألة اذا اشترى المسلم من الكافر تمام النصاب بعد تعلق الزكوة وجبه عليه اخراجها انتهى و عليك ملاحظة المتون و الشروح و الحواشى

من سائر الكتب والتأمل فيها حتى يظهر لك ان الامر فيها ايضا بهذا

المنوال وان كلما ذكره في الباب فاسد لا يكاد ان يرجع

الى معنى محصل (قد وقع الفراغ من تسويد

الوجيزه المشتملة على تحقيق الحق وسميتها

بتبيان الحق لعل ان ينفعنى عند لقاء الحق

واريد الاجابة من الحق بحق الحق

والنبي الخاتم الحق وآله

التابعين للحق



٦٨٢٨

٢٩٢

DUE DATE

٢٩٥٢٥

٢٩٥٢٥

٢٩٥٢٥

٩٨ ٢٨